

الأحزاب السياسية والحكم

د. علي مقلد

الأحزاب تتأثر بالأنظمة السياسية وتؤثر فيها

لقد عمل تطور النظام الحزبي على تطوير الأنظمة السياسية. كما حلت التنظيمات الحزبية محل مهارة الأشخاص سواء كانوا حكاماً أم برلمانيين.

واليوم لا يمكن تصور نظام حكم بدون نظام حزبي. لقد أصبح النظام الحزبي هو القاسم المشترك بين الأنظمة السياسية كلها، وفي جميع البلدان تقريباً. فالنظام الانكليزي السياسي بعيد عن النظام الفرنسي وعن النظام الأمريكي، بالرغم من تشابه المؤسسات الظاهر: مفهوم الوزارة، الثقة بالحكومة، المسؤولية السياسية.. إن هذه المؤسسات كلها ليس لها المعنى نفسه في ظل النظام الحزبي الثنائي وفي النظام الحزبي التعددي والفردى.

ويخيل اليوم ان روسيا، ذات الحزب الواحد المسيطر تكاد تعيش في ظل نظام برلمانى، برئاسة رئيس للدولة مستقل عن الوزارة، التي تعتبر مسؤولة أمام برلمان (السوفيات الأعلى). الا أن وجود الحزب الواحد المسيطر يغير في دور كل من هذه المؤسسات التي تعتبر مماثلة لشبهاتها في الأنظمة البرلمانية التقليدية. وكذلك يغير نظام الأحزاب في نظام الحكم القائم في كل من الدولتين العريقتين في الديمقراطية البرلمانية: فرنسا وبريطانية. ففي بريطانيا مثلاً لا يمكن تصور أي صدام بين الحكومة ومجلس العموم وذلك بفضل نظام الحزبين المطبق في هذا البلد. في حين ان تجسيد الحكم والحكومة مشهور ومعروف، من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية، في ظل النظام الحزبي التعددي، خاصة أيام الجمهورية الرابعة (قبل عهد ديغول).

إن دور الأحزاب في الحكم أصبح مما لا يمكن تجاهله اليوم. وسوف نعالج أثر الأحزاب في الحكم ضمن العناوين التاليين:

- 1 - الأحزاب والسلطة.
- 2 - الأحزاب واختيار الحكام.

ولن نتطرق بسبب ضيق المجال الى ناحية مهمة وهي « كيفية تعبير الأحزاب عن الرأي العام »، أي كيف تؤثر فيه وتتأثر به. رغم أن الأحزاب السياسية والحكومة تتصارع على كسب ود هذا الرأي العام. لأنه أفضل وسيلة للتأثير في الحكم.

1 - الأحزاب والسلطة

إن نظام الأحزاب السياسية ونظام الانتخابات ونظام الحكم هي عوامل ثلاثة متفاعلة باستمرار في الأنظمة السياسية المعاصرة. ونظام الأحزاب وتطوره بالشكل المعهود اليوم طارئ بالنسبة الى أنظمة الانتخابات وأنظمة الحكم.

فقد أدى غزو الأحزاب السياسية الى إحداث تغيير جذري في الأنظمة السياسية القديمة. فلم يعد النظام البرلماني والنظام الرئاسي والنظام المجلسي (Régime d'Assemblée) هو الأساس في دراسة الحقوق الدستورية. فالحزب السياسي الواحد المسيطر يقرب دستورياً بين أنظمة سياسية متنافرة تماماً مثل ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشستية وروسيا السالينية.

وبرلمانية بريطانيا، ذات الثنائية الحزبية هي غير برلمانية فرنسا ذات التعددية الحزبية، وربما كان النظام البرلماني البريطاني أقرب الى النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، بفضل هذه الثنائية الحزبية السائدة، الى حد ما، في البلدين.

وإذا كان عدد الأحزاب يشكل عنصراً رئيسياً في نظام الحكم، فإن العناصر الأخرى يجب ان لا تهمل. فالمركزية الشديدة في بريطانيا تتناقض مع اللامركزية، في الحكم، السائدة في الولايات المتحدة. ونظام الحزب الواحد في روسيا، يختلف تماماً عن نظام الحزب الواحد السائد في معظم الدول العسكرية في العالم الثالث، لاختلاف العناصر البنوية الأخرى سياسياً واجتماعياً واقتصادياً... وطبيعة الأحزاب (صلبة جامدة أو مرنة وغير منضبطة) ذات أثر لا يهمل. وكذلك قوتها. إن الأحزاب القوية المسيطرة تستطيع تغيير طبيعة نظام الحكم.

مبدأ فصل السلطات متعلق بالأحزاب أكثر من تعلقه بالأحكام الدستورية:

قد تنص الدساتير على مبدأ لفصل السلطات فيعدل فيه نظام الأحزاب دوغما نص. من ذلك ان نظام الحزب الواحد يفرض تركيزاً للحكم لم ينص عليه الدستور. ان الحزب الواحد المتسلط يشد اليه مختلف الأجهزة الحكومية، ودوره هذا لا يتغير، حتى ولو كان النظام الحزبي تعددياً في ظاهره (أي بالاسم لا بالفعل)، ولكن

يقول بروزه. ولا يتعلق تأثير نظام الأحزاب على فصل السلطات بعددها فقط، بل بينيتها الداخلية وبمجم كل منها. فالحزب ذو البنية الضعيفة يضعف أثره فينشط فصل السلطات. ويمكن للتغيرات الطارئة على الأكثرية البرلمانية، بنتيجة ضعف بنية الأحزاب وانضباطية أعضائها، أو ممثليها، ان تغير تماماً في مبدأ فصل السلطات. ويمكن القول إن فصل السلطات هو تمازج بين نظام الأحزاب، والإطار الدستوري. انما يستفاد من المراقبة ان الثنائية الحزبية تعمل أيضاً على تركيز السلطات. فالحزب الواحد الذي يمتلك الأكثرية في البرلمان ويحتل مقاعد الحكومة كلها يقيم اتصالاً وثيقاً بين الحكومة والبرلمان. ويجمع بين يديه امتيازات السلطين التشريعية والتنفيذية. فالوظائف الحكومية المفاتيح تكون بين يدي قادة الحزب أو أعوانهم، والنصوص التشريعية يعدها مكتب الدراسات في الحزب، ويصوت عليها نواب الحزب. ان البرلمان والحكومة هما جهازان يحركهما الحزب.

ونظام الحزبين لا يختلف، من هذه الزاوية، عن نظام الحزب الواحد. ففي النظام الأخير يعتبر البرلمان والحكومة واجهتين دستوريتين للحزب. الا ان النظام الحزبين يخفف من الصفة المصطنعة للأجهزة الحكومية. لأن وجود حزب معارض يعطي للمناقشة البرلمانية أهمية بالغة. وان كانت النتيجة هي دائماً واحدة: تنفيذ مشيئة الحزب المسيطر. ولكن اضطرار الحزب الاكثري الى سماع الرأي المعارض يحمله تلقائياً على التفكير أكثر، بسبب الآثار الانتخابية للمناقشات.

انما تكون الاصطناعية في الحكومة أقوى، في نظام الحزب الواحد، لأن الوزراء يتأثرون بوضعهم داخل الحزب أكثر من تأثرهم بالوظيفة الوزارية. وهكذا يتقارب نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين من جهة تركيز السلطات والتخفيف من فصلها.

نظام الأحزاب والنظام الدستوري:

إلا أن درجة التركيز تتعلق أيضاً بالبنية الدستورية. فالنظام البرلماني والنظام الرئاسي هنا يتعارضان بصورة محسوسة. فالنظام البرلماني يعتمد فصل السلطات بصورة رسمية، ولكن هذا الفصل يخف او يكاد يزول بفعل الحزب. أما في النظام الرئاسي فالفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية تام ومطلق. في النظام البرلماني قد يتلاقى النظام الدستوري مع نظام الأحزاب. وفي الحالة الثانية يفترقان فالتركيز الذي تولده الثنائية يزيده قوة النظام البرلماني. اما في النظام الرئاسي فالتركيز (أي توحيد السلطين التشريعية والتنفيذية) يخف.

ولكن هذا التحليل يبقى صحيحاً من حيث المبدأ. اما الواقع فمختلف. ففي النظام الرئاسي يكون تركيز السلطات أقوى ان كان الرئيس وأكثرية مجلس الشيوخ او الكونغرس من نفس الحزب.

أثر انضباطية الحزب

فاذا حصل هو نفسه على منصب الرئاسة وعلى الأكثرية في الكونغرس فإن مبدأ فصل السلطات الدستوري يخف. وعندها يزول الفرق، في الواقع بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، بالرغم من التفريق بينها قانونياً.

وبالعكس اذا كان الرئيس من حزب وأكثريه الكونغرس من حزب آخر ، عندها يزداد مبدأ فصل السلطات قوة. وهنا تزيد الثنائية الحزبية حدة فصل السلطات. وهذا يحدث كثيراً في الولايات المتحدة: ولو ان الأحزاب الأميركية كانت منضبطة بحيث لا يشذ اي عضو عن تعليمات الحزب، لأصبح الفصل بين السلطات عميقاً الى درجة تؤدي بالنظام الى الشلل الخالص.

وملخص القول إن النظام الدستوري في الولايات المتحدة الأميركية ذو وجهين مختلفين تبعاً لتوزيع المقاعد في الكونغرس: فإذا توافقت الرئاسة وأكثريه الكونغرس تركزت السلطان التنفيذية والتشريعية بين يدي الحزب الأثري. أما اذا كان الكونغرس في غالبته من حزب والرئيس من حزب معارض فإن فصل السلطين يتفاقم. ولكن تقنية النظام البرلماني (اشتاله على مجلسين: مجلس شيوخ ومجلس نواب) تمنع حدوث أزمات خطيرة بين الرئيس والكونغرس المعارض. وان كان نظام المجلسين يوقع في اشكالات حكم من نوع آخر وذلك عند وجود تناقض بين أكثريه كل من المجلسين. فالمجلس الأعلى (مجلس الشيوخ واللوردات..) انما وجد للحد من اندفاع المجلس الأدنى نحو الديمقراطية، في الأصل. ولكن هذه الخصوصية قد زالت اليوم تقريباً. ولكن الاختلاف بين المجلسين حول بعض المواضيع الخطيرة يبقى قائماً. وهنا يقع فصل للسلطات جديد: لا بين الحكومة والكونغرس بل مجلس النواب ومجلس الشيوخ (ممثلي السلطة التشريعية بالذات). وقد أوجدت كل من هانكلترا وفرنسا حلاً لهذه المشكلة حيث غلبتا رأي مجلس العموم والجمعية الوطنية على رأي مجلس اللوردات أو مجلس الشيوخ. أما في الولايات المتحدة فعدم الانضباطية الحزبية، داخل المجلسين، هي التي تحل المشكلة.

واذن تؤثر بنية الأحزاب (انضباطيتها، قوتها، تنظيمها...) تأثيراً بالغاً في مبدأ فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية. وفي بريطانيا يكون تركيز السلطات أكبر عندما تؤول الأكثريه (أي الحكم) الى العمال. لأن حزب العمال أشد انضباطية من حزب المحافظين.

وفي الولايات المتحدة، ورغم وجود الحزبين، يجب على الرئيس ان يحسب حساباً لعدم الانضباطية داخل حزبه بالذات. فكل شيخ وكل نائب يبقى حراً تماماً تجاه حزبه. وقد حدث كثيراً ان لقي الرئيس الديمقراطي معارضة من بعض الشيوخ الديمقراطيين. وكذلك الرئيس الجمهوري. وبالمقابل يمكن للرئيس أن يلاقي دعماً من الحزب المعارض. ففي الفرضية الأولى يقلص عدم الانضباطية الحزبية سلطة الرئاسة كما يضعف مبدأ فصل السلطات. وفي الفرضية الثانية يخف الخلاف بين الرئيس والكونغرس وتسير الآلة الحكومة بيسر أكبر. وإذا وقع نظام الحكم الأميركي في موقع وسط بين فصل السلطات وتركيزها مع ميل الى الفصل في حالة تغاير لون الرئاسة عن لون الحزب صاحب الأكثريه في الكونغرس.

أهمية الأكثريه:

في النظام البرلماني تؤثر « أهمية الأكثريه » التي يحوزها الحزب الحكومي في مبدأ فصل السلطات. فإذا كان الفصل

قوياً فإن سلطة الحزب تكون قوية داخل البرلمان، حيث تخف المعارضة بوجه الحزب فيفرض نفسه كمثل لارادة الأمة. أما اذا لم يكن الحزب أكثر قوة من خصمه، فإن ثقله المعنوي يتدنى لدى الأمة وكذلك داخل البرلمان: اذ يكفي غياب عدة نواب لكي تفوز المعارضة عليه في داخل المجلس. عندها يستعيد البرلمان أهميته بالنسبة الى الحكومة ويعود فصل السلطات الى الوجود (3).

مفاعيل التعددية الحزبية على مبدأ فصل السلطات:

ان التعددية الحزبية تقوي عموماً مبدأ فصل السلطات. فهي تساعد الفصل الدستوري أولاً. اذ في النظام البرلماني ذي الأحزاب المتعددة تضطر الحكومة الى الاعتماد على تجمع الأحزاب وتحالفها. والتحالف غالباً ما يكون ضعيفاً. فتقوى سلطة البرلمان. والتأثير المتبادل بين البرلمان والحكومة، المصطنع في الأنظمة الحزبية الثنائية، يجد هنا كل قوته. فيمكن الكلام عن تجزئة السلطات وعن تكافئها. وتُفَضِّلُ البرلمانات ذات الأحزاب المتعددة ان تستعمل ضد الحكومة تقنية الاستجواب (أي السؤال المقرون بالاقتراع على الثقة)، في حين ان البرلمانات الثنائية الأحزاب تطبق تقنية السؤال (أي غير المقرون بالاقتراع على الثقة).

والفرق بين التقنيتين له دلالة. ففي النظام الثنائي يكون الاقتراع على الثقة مضمون النتيجة. أما في النظام الحزبي التعددي فالأقتراع على الثقة (أي الاستجواب) يضع الحكومة أمام الحل.

الفصل العامودي بين السلطات والفصل الأفقي: تؤدي التعددية الحزبية أحياناً الى تقوية فصل السلطات العامودي (الدستوري) بفصل عملي. ان الفصل الدستوري بين السلطات يتركز على التفريق العضوي بين وظائف الدولة التقليدية (تشريع، تنفيذ، قضاء).

وفي مقابل هذا الفصل يمكن تصور فصل للسلطات مركّز على الوظائف المادية الحياتية للدولة: كالصلاحيات المالية والاقتصادية والاجتماعية والبوليسية والعدلية والتربوية والعسكرية والدبلوماسية. وبتجميع الوزارات لتتولى قطاعات متجانسة يمكن اقامة تصنيف أفقي للنشاطات الحكومية. فيقوم مثلاً قطاع اقتصادي (الصناعة والتجارة والزراعة...) وقطاع اجتماعي (الضمان، التأمين...) وقطاع النظام العام (بوليس، قضاء، أمن عام) وقطاع التوجيه الايديولوجي (التعليم والتربية والدعاية...) ثم قطاع دبلوماسي (الشؤون الخارجية والجيش).... فيقترن الفصل الأفقي هذا بالفصل العامودي الدستوري.

ويعتمد كل حزب متحد مع الحكومة الى المطالبة بالإشراف على قطاع النشاط الذي يقربه من زبائنه الانتخابيين ويُمكنه من تطوير استراتيجيته السياسية..

في نظام الأحزاب اللامركزية المرنة والقليلة الانضباط تنعكس فردية النواب في فردية الوزراء وتتناقض مع تقسيم القطاعات أو المرافق العامة أفقياً. أما نظام الأحزاب الشديدة الانضباط والمركزة فينسجم مع التقسيم الأفقي للقطاعات والمرافق. لأن الفصل الحقيقي بين القطاعات يفترض نوعاً من المساواة في توزيعها على

الأحزاب المتعددة. ويشكل الفصل الأفقي للسلطات أحد أشكال التكتل الحكومي في النظام الحزبي التعددي، ولكنه ليس الشكل الوحيد. أما التقسيم العامودي التقليدي (سلطة تشريعية، سلطة تنفيذية، سلطة قضائية) فهو ظاهرة عامة.

في النظام الرئاسي التقسيم العامودي وحده هو الذي يتم. فالحكومة لا تعكس أبداً التقسيمات الحاصلة في داخل البرلمان بفعل تعدد الأحزاب. فبعدم بالتالي وجود حزب أكثرى يستطيع إقامة جسر بين البرلمان والسلطة التنفيذية قاضياً بذلك على تنافر السلطين. ولا تكفي سلطة الرئيس على حزبه لحمل السلطة التشريعية على السير في نهجه السياسي، لأن هذا الحزب (حزب الرئيس) هو حزب اقل. الا ان فصل السلطات هنا يبقى اخف مما هو عليه في النظام الحزبي الثنائي وذلك في الفرضية التي لا تكون فيها الرئاسة والأكثرية البرلمانية مجتمعين لحزب واحد.

فالرئيس لا يجد امامه اكثرية برلمانية متجانسة، تعارض سياسته، بل أكثرية برلمانية متنافرة مؤلفة من عدة أحزاب مفصولة عن بعضها البعض. واختلاف المواقف يكون أبرز بالنسبة الى سلطة الحكومة، مما هو عليه بالنسبة الى فصل السلطات⁽⁴⁾.

السلطة الحكومية والأحزاب

الحزب الواحد الأوحده يقوي تسلط الحكومة: اذا استندت الحكومة الى حزب أكثرى وحيد فإنها تستمد منه قوة تجعل المجلس التشريعي تابعاً يوافق ولا يناقش. واذا حصلت مناقشات فإنها تكون شكلية ولا تتناول سياسة الحكومة العامة (نظام يطبق في الاتحاد السوفياتي). وتغطي القشرة الديمقراطية هنا ديكتاتورية قوية. ويجب أيضاً تقدير أهمية بنية الحزب الوحيد ومكانته الحقيقية بالنسبة الى الدولة. فالحزب غير الشمولي قد يسمح بقيام معارضة محدودة وبدخول عنصر مرونة في الديكتاتورية.

والحزب غير المندمج في الدولة قد يشكل معارضة. وهذه المعارضة قامت بها الأحزاب الفاشية، في أيامها، ضد النزعة المحافظة في الحكم، الأمر الذي أدى الى تطهيرها وتحجيمها. ومن جهة ثانية هناك أحزاب خارج الحكومة تعتبر عاجزة عملياً.

ولكن الحزب الوحيد يستعمل عموماً كوسيلة للاحتفاظ بمظاهر النظام الديمقراطي ذي السلطات المتوازية والحكومة المقيدة، في حين يخفي نظاماً تسلطياً ذا حكومة مطلقة.

الثنائية الحزبية - وتعمل الثنائية الحزبية على تقوية سلطة الحكومة، انما دون تحطيم للإطار الديمقراطي. كما تعمل، اضافة الى تركيز السلطات، ضد مصلحة البرلمان. وينعكس التسلسل الداخلي في الحزب الحاكم على بنية السلطة العامة. ويصبح التضامن الحزبي سنداً للتضامن داخل الحكومة. وتقوى سلطة الحزب على النواب تبعية البرلمان للحكومة.

ضعف الانضباط داخل الحزب وتراخيه يتحان للبرلمان ان يستعيد امتيازاته وأن يقلب الحكومة. لا شك ان ممارسة السلطة تثير الانقسامات داخل الحزب. فهي تثير الخصومة بين الأجنحة الداخلية في الحزب. ولكن هذه الخصومات لا تصل الى حد القطيعة. وتستعمل الحكومة في الغالب طرح الثقة كسلاح من اجل اعادة الانضباط داخل حزبها فتجبر المعارضة الداخلية على الخضوع بإخراجها أو بتهديدها بالطرده.

وحق الحكومة في حل مجلس النواب سلاح فعال. فاذا أرسلت الحكومة النواب أمام الناخبين على أثر انشقاق في الحزب الأكثرى، فان المنشقين يتعرضون غالباً للهزيمة في الانتخابات المقبلة. فالحزب الحاكم، حين يرشح ضد المنشقين، مرشحين أكثر طواعية يضع هؤلاء المنشقين في مواقف صعبة، خاصة في اقتراع ذي دورة واحدة. وفي نهاية المطاف يصبح الانتظام داخل الحزب الاكثرى واسطة لتقوية الحكومة والحكم. كما ان قوة الحكومة تقوي الحزب الأكثرى. اما الخصام فيؤدي الى اضعاف البرلمان. فوسائل ضغط البرلمان على الحكومة تنعدم فعاليتها وتتحول فتصبح أسلحة بيد الوزارة لإجبار البرلمانيين الناشزين على الانضباط، ولتثبيت الاستقرار الحكومي والحد من الأزمات عن طريق التهديد بالانتخابات الجديدة، وتحكيم الناخبين لحل الخلاف بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. والحكومة حين تطرح الثقة تقصد تقوية موقفها أمام البرلمان - وحين تحل المجلس النيابي فهي تهدف الى القضاء على معارضة تمنعها من الحكم بفعالية. وهكذا تحطم الثنائية الحزبية توازن السلطات وتجعل البرلمان تحت سلطة الحكومة. وهذا الوصف يصلح فقط بمقدار ما يمتلك الحزب الأكثرى من تماسك. فاذا لم يكن الا تجميعاً لشخصيات مستقلة، فان سلطة قادة الحزب تضعف وتضعف معها سلطة الوزراء على الأكثرية البرلمانية. فاذا كان الانضباط في التصويت هو القاعدة عاشت الوزارة مطمئنة. واذا لم يكن الانضباط موجوداً تضعف الحكومة امام السلطة التشريعية ويستعيد البرلمان مكانته. والتطور العام للأحزاب الأكثرية، خاصة في النظم الثنائية يتجه نحو تقوية الكيانات الحزبية وبالتالي سلطة الحكومة.

ويعدل من هذا الاتجاه تبعية الحكومة وأعضائها تجاه مناصلي الحزب. فالوزارة العالية في بريطانيا تهتم برأي النقابات أكثر مما تخضع لمجلس العموم، وفي النظام الحزبي الثنائي لا تقلب الحكومة من قبل البرلمان. ولكنها تنحل تلقائياً خلال اجتماع يعقده انصارها. وهذه الوقائع صحيحة، الا أن تفاعل الأحزاب يميل بها الى الاوليغارشية وبالتالي الى الحد من حرية عمل المناضلين. ويملك قادة الأحزاب اليوم وسائل للتحكم بمؤتمرات الحزب والاحتفاظ بزعامتهم خصوصاً اذا تولى الحزب الحكم عندها يصبح بيد قادة الأحزاب سلاحان الاغراءات والتهديد. وتنكر مؤتمرات الحزب للقادة يؤدي الى اسقاطهم من الحكومة وبالتالي يفتح المجال لقيام أزمة وزارية قد يتبعها حل البرلمان واجراء انتخابات في وقت غير ملائم. لهذا يعتبر اسقاط الحكومات على يد مؤتمرات الحزب أمراً نادراً خصوصاً في الأنظمة الثنائية. لأن المتضرر من ضعف الحكومة هو الحزب.

وفي النظام الرئاسي تتغير الصورة. فاذا تولى الحزب الرئاسة وكانت له أيضاً الأكثرية البرلمانية، عندها يقيم الحزب رابطة بين الحكومة والبرلمان كما هو الحال في النظام البرلماني. فزعامة الرئيس على الأكثرية تمنحه سلطة

على البرلمان . والانضباط الحزبي يقوي السلطة الحكومية . اما اذا كانت الاكثرية البرلمانية والرئاسة بين يدي حزبين مختلفين فان أثر الثنائية ينعكس سلباً على الحكومة وتحد من سلطات الرئاسة وفصل السلطات يزداد بفعل تقلص سلطات الرئاسة أو الحكومة . وتزداد درجة هذا التقلص بدرجة تماسك الحزب وانضباطيته . اذ كلما ازدادت انضباطية الحزب الأكثرى كلما زادت معارضته للرئاسة . أما عدم الانضباط فيقوي الرئاسة . وهكذا يقرب تفكك الحزب الثنائي داخلياً الوضع السياسي من نظام التعددية الحزبية مع اختلاف مهم هو : ان التعددية تضعف الحكومة في النظام البرلماني ولكنها تقويها في النظام الرئاسي . وتفسير ذلك : أن غياب الحزب الأكثرى يحتم تشكيل حكومات ائتلاف أو حكومات أقليات . والحكومات الائتلافية تتمزق بفعل حذر الأحزاب المتحالفة ، لأنها أعداء محتملين في الانتخابات المقبلة . وينتج عن ذلك عدم فعالية الحكم . أما الحكومات الأقلية فهي تحتاج الى الدعم البرلماني ولهذا فهي لا تغضب الجميع وتقع إذاً في عدم الفعالية .

وحكومات الأنظمة التعددية ضعيفة ومبدأ فصل السلطات يأخذ فيها كل مداه . ويفيد البرلمان من هذا الوضع لأنه هو الاقوى . ويصبح سقوط الحكومات متواتراً وطبيعياً . ويصبح الاستجواب ، أي السؤال المقرون بطرح الثقة بالحكومة ، وسيلة لمراقبة الحكومة واسقاطها . وتحاول المعارضة في مثل هذا الوضع أن تضعف الحكومة دون أن تقلبها .

وفي الأنظمة الثنائية تتيح سلطة الحكومة على الحزب الأكثرى الحصول على الثقة وعلى اقرار القوانين المهمة بسهولة . بعكس ما هو عليه حال الحكومة في الأنظمة الحزبية التعددية . فحتى حق الحل المعطى للحكومة ضد البرلمان يفقد كل معنى ، عملياً . وعدم لجوء الحكومات الضعيفة في النظام الحزبي التعددي ليس ناتجاً عن ضعفها ، بل عن عدم جدوى هذا العلاج . ان لجوء حكومة المانيا وبنار الى حل الرايخ ستاغ لم يرفع من شأن الحكومة بل أدى الى سقوط النظام بكامله . ان الحل لكي يكون فعالاً يجب ان يتيح للناخبين التعبير عن رأيهم بوضوح ، ثم الأتيان بأكثرية تماشى الرأي العام . وفي الأنظمة الحزبية التعددية ، المترسخة بفعل التمثيل النسبي ، يصعب تجميع وانجاح حزب أكثرى ، وتكون النتيجة عودة الأحزاب المشتتة الى البرلمان . وفي نظام تسود فيه التحالفات بنتيجة اقرار الاقتراع ذي الدوريتين يصعب الأتيان بأحزاب ذات برنامج غير مهادن . فتكون النتيجة ضعف معنى الانتخاب . وفي النهاية لا يكون لحل البرلمان أية فعالية .

تأثير بنية الأحزاب وأحجامها وتحالفاتها :

تؤثر بنية الأحزاب وأحجامها وتحالفاتها على السلطة الحكومية . فوجود حزب مسيطر يقوي الحكومة ويضعف البرلمان . فاذا تيسرت للحزب المسيطر أكثرية مطلقة حتى في النظام التعددي يكون الاقتراب من النظام الثنائي قوياً . الا أن عدم ثقة الحزب بنفسه في مثل هذه الحال تحمله على تقاسم السلطة مع حلفائه خوفاً على قاعدته الانتخابية وطمعاً في توزيع مسؤولياته ورغبة في الاحتفاظ بالحكم لمدة أطول . أن سيكولوجية وزارة

التحالف، في الأنظمة التعددية، لا تخرج عن هذا التحليل. وهذا الضعف في الثقة بالنفس ناتج عن عدم الانضباطية وعن عدم الانسجام داخل الحزب أو الأحزاب المتحالفة ويستطيع التحالف الموثوق به والمستقر أن يقرب نظام التعددية الحزبية من الثنائية. فتقوى الحكومة ولكن ليس بالمقدار الذي يتاح لها في النظام الثنائي. لأن الانسجام والوثوق في التحالف يبقى اضعف مما هو في الحزب الأكثرى. وخلاصة القول إن الأحزاب المنضبطة ذات المركزية القوية تعطي حتى في النظام التعددي حكومات مستقرة وقوية ولكن أقل استقراراً.

التعددية الحزبية في النظام الرئاسي:

في النظام الرئاسي تعمل التعددية الحزبية على تقوية سلطة الحكومة وازعاف البرلمان. فبدلاً من أن تجد السلطة التنفيذية أكثرية متجانسة ومتوافقة تقف بوجهها، تجد تكتلاً متنافراً يساعد على قيام مناورات انقسامية وتباعدية. وتعتبر هذه الحالة بالنسبة الى الرئاسة أفضل من اقتران الثنائية الحزبية بعدم الانضباط وعدم التماسك بحيث يصبح الحزب الواحد أحزاباً وان بصورة غير رسمية. إلا أن الحكومة تبقى أكثر قوة مما هي عليه في النظام البرلماني. فالبرلمان يستطيع الوقوف بوجه مشاريعها ولكنه لا يستطيع قلبها في حين تستطيع هي أن تناور أكثر وتنامر لتفكيك تكتلات خصومها. فالتعددية الحزبية اذن تؤثر في النظام الرئاسي وقد تزيده قوة. في النظام الثنائي يحيط الحزب الأكثرى بالرئيس ويدعمه. اما في النظام التعددي يكون لشخصية الرئيس أثر كبير. فالأكثرية الشعبية التي تلتف حول الرئيس من اجل شخصه تضغط على التكتلات داخل البرلمان. ان أي حزب تعددي لا يستطيع الادعاء بحق أنه يمثل البلد اما الرئيس فله ذلك. ويدعم العجز بسبب التعددية موقف الرئيس القادر فيجعل منه قائداً للبلد بالرغم من البرلمان. وبالطبع تساعد الأنظمة الرئاسية على قيام الحكم الفردي، اذا لم توجد ضوابط دستورية.

الأحزاب ووظيفة المعارضة

تتميز الديمقراطية الغربية بوجود منظمة معارضة فيها، اما الديمقراطية في أوروبا الشرقية فلا معارضة فيها. ومنذ القرن الثامن عشر أدخلت المعارضة في صميم السلطة أو الحكم. ونشأت معارضة داخل الحكومة بقصد ملاحقة الهدف العام. والتفريق بين التشريعي والتنفيذي قام أساساً على فكرة حد السلطة بالسلطة. فأقيم الى جانب الملك مجلس يحد من سلطه. وكانت الغاية من التمييز بين الأعمال التشريعية والأعمال التنفيذية جعل السلطة التنفيذية تحت رقابة السلطة التشريعية. ودلت التجربة العنقوبية على مخاطر تركيز السلطات حتى بين يدي الجمعية الوطنية. وجرى البحث عن أسلوب جديد للمعارضة داخل الحكومة فكان نظام المجلسين. والنمو المعاصر للأحزاب السياسية حول وظيفة المعارضة فجسدها خارج الحكومة. إن أحزاب الأقلية هي أداة معارضة لا غنى عنها.

الا أن المعارضة الخارجية في نظام الحزب الواحد ليس لها وجود . والمعارضة الحققة في نظام الحزب الواحد قد توجد داخل الحزب بالذات لا في الحكومة ، وقد حصل فعلاً وجود المعارضة من هذا النوع في الحزب الشيوعي أيام ستالين ، وفي الحزب التركي أيام أتاتورك ، وفي الحزب الفاشستي أيام موسوليني ، وفي الحزب النازي (الوطن الاشتراكي) كانت هناك معارضة جدية قبل سنة 1934 .

وقد حاول الحزب الشيوعي الروسي عن طريق النقد الذاتي إيجاد اسلوب جديد ، غايته القيام بمهمة الجهاز المعارض . والحقيقة ان النقد الذاتي هو بقصد القضاء على المعارضة والاستغناء عنها عن طريق نقد الذات . انه تنمة لعمليات التطهير ، وتمكين الزعامة الأولى من التخلص من معارضيها بسهولة أكبر .

المعارضة ضمن التعددية الحزبية وضمن الثنائية

يعمل النظام الثنائي على جعل المعارضة مؤسسة فعالة . فتقسم المهات بين الحكومة والمعارضة واضح . الأولى تعمل والثانية تنتقد . في انكلترا يخصص معاش لرئيس حزب المعارضة ويلقب رسمياً : « زعيم المعارضة في حكومة جلالته » - فالمعارضة وظيفة رسمية . أما في النظام الحزبي التعددي فالمعارضة لا تبدو مؤسسة واضحة . لأن الحكومات غالباً ما تتقلب في مواقفها متأرجحة بين اليمين واليسار والوسط . عندها يتلاشى الفرق بين المعارضة والحكومة في المواقف . لأن المكائد في الأنظمة التعددية تحبك باستمرار من أجل قلب المواقف . وعندها تتألف المعارضة من عناصر متنافرة ، وغالباً ما يكون تنافرها أكثر من تنافر الأكثرية الحكومية رغم أنه من الأسهل التفاهم ضد سياسة ما لامعها . وربما امكن التلاقي على المعارضة دوغما أي اتفاق حقيقي . في هذه الحالة لا يوجد أي جهاز للقيام بالمعارضة .

الا أن المعارضة الموحدة تبقى في النظام الثنائي معارضة معتدلة لأن التناوب على الحكم يجعل المعارض في وضع المتعقل تحفظاً من أن يأتي دوره في الحكم ، وتنتفي الديماغوجية . اما في النظام التعددي فالديماغوجية واردة لعدم توفر الحظوظ باستلام الحكم . فالأحزاب المعارضة التي لا أمل لها باستلام الحكم بشكل ديماغوجي تبقى معارضتها العنيفة غير واضحة أمام الرأي العام . أما في النظام الثنائي فالمعارضة تكون أوضح لأنها أكثر مسؤولية لأن الحزب المعارض لا يخشى الوضوح ، ولوجود برنامجين متعارضين . ويبدو أن وضوح الرؤية في المعارضة يزيد من فعاليتها ويقوي النظام الديمقراطي .

في النظام الحزبي التعددي يزداد الإبهام من جراء وجوب التمييز بين معارضة خارجية تمارسها الأحزاب الأقلية ومعارضة داخلية بين الأحزاب ذاتها التي تشكل تحالفاً يحكم . فالقرارات الحكومية هي حصيلة اتفاق بين الأحزاب المشتركة في الحكم . ولكن كل منها عندما يدافع عن نفسه يلقي المسؤولية على حلفائه . ولهذا لا بد من أن تكون الأحزاب المتحالفة قريبة من الوسط أو الاعتدال على الأقل . أما الأحزاب المتطرفة فلا تشارك في الحكم لأنها لا تهادن ، حتى لا يقال عنها انها هادنت لتشارك في الغنيمة .

ولا يؤثر عدد الأحزاب وحده في طبيعة المعارضة وشكلها. بل لا بد من اعتبار التحالفات والاحجام والبنيات الداخلية للأحزاب ذات أثر في هذا المجال. ووظيفة المعارضة لا تمارس بالشكل نفسه من قبل حزب كبير ومن قبل حزب صغير. فالحزب الصغير أكثر تعصباً لمبادئه. والحزب الذي يمثل طبقة اجتماعية متجانسة يمكن أن يتخذ موقفاً أشد حزمياً من الحزب الذي يمثل عدة طبقات. فالحزب الشيوعي أشد وضوحاً في معارضته من الأحزاب البرجوازية.

إلا أن الأحزاب اخترعت أسلوباً مضللاً لتتفادى الاتهام بتعارض المواقف وذلك ما يسمى بالمعارضة الظرفية (Opposition cloisonnée) ويقتضي الأمر دعم مطالب كل فئة اجتماعية على حدة بدعايات متخصصة مع الفصل بينها. ففي آن واحد يتم الدفاع عن مطالب الفلاحين يرفع الاسعار ومطالب العمال بخفض الاسعار للمواد ذاتها...

ووجود حزب مسيطر يوقع المعارضة في العجز. وهذا يتحقق بصورة جلية في النظام الثنائي، الأمر الذي يحمل الحزب المستبعد لمدة طويلة الى المعارضة العنيفة والى الديماغوجية. وهذا ما يحصل كثيراً في بلدان العالم الثالث حيث يرفض الحكام التخلي عن الكرسي رغم المعارضة الكامنة والواضحة.

ان التحالف بين القوى المعارضة يمكن أن يعطي لنظام حزبي تعديدي شكل النظام الثنائي. فتبدو المعارضة متأسكة ومعتدلة وواضحة. وبالعكس ان الثنائية الحزبية اذا تألفت من أحزاب غير منضبطة وغير منسجمة وغير منظمة، تكون أقرب الى التعددية منها الى الثنائية.

وأخيراً تبقى طبيعة المعارضة متعلقة بالإطار العام للصراع بين الأحزاب. وهنا يمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من المعارضة:

- المعارضة بدون مبادئ؛

- المعارضة على أساس مبادئ ثانوية؛

- المعارضة على أساس مبادئ أساسية.

وحال الولايات المتحدة ينطبق على الفئة الأولى. فالحزبان يشكلان فيها مجموعات متخصصة لا على أساس مبادئ. احدها تستلم السلطة وتعمل الأخرى على أبعادها عنها. ولا ترتدي المعركة طابع العنف الذي يحدث انشقاقاً في الأمة. ويمكن أن يؤخذ عليها انها تحرم المعارضة من كل معنى حقيقي وانها تطعن الديمقراطية بجرمان الانتخابات من صفة الصراع على سياسات جدية.

وتترجم الانتخابات الاميركية الرأي العام الأميركي ترجمة سيئة. وعملية الصراع بين الحزبين تمنع الرأي العام من أن يتكون بوضوح وأن يكون له موقف في القضايا الكبرى التي تسيطر على حاضر ومستقبل الأمة الأميركية. ان الاقليمية الضيقة السائدة لدى الشعب الأميركي ليست نتيجة الاقتراع الفردي (أي على اساس مرشح واحد لكل مقاطعة، من قبل كل حزب)، وصغر المقاطعات فقط، بل انها نتيجة انعدام أية عقيدة وأي مبدأ.

وتدخل بريطانيا وأوروبا الشمالية بما فيها ألمانيا الغربية ضمن الفئة الثانية. فالمحافظون والعمال مثلاً في بريطانيا يختلفان حول الانتاج وتوزيع الثروات والمداخيل... ولكنها متفقان على أساس النظام السياسي: الديمقراطية، حرية الرأي، حرية الانتخابات...

فالمعارضة أقوى وأوضح مما هي في الولايات المتحدة: ولكن الاختلاف على كثير من القضايا لا يمنع هذه الأحزاب من التعايش معاً. ولا يطلب أي حزب التوحيد والتفرد.

أما في فرنسا وفي إيطاليا فالنزاع السياسي يرتدي مظهراً مختلفاً فهو لا يتناول مبادئ ثانوية بل أساس الدولة وطبيعة النظام. فالأحزاب الشيوعية ترفض الديمقراطية الغربية ولا تؤمن بالتعددية الحزبية بل تريد التفرد. ولا تعترف بأي حق للمعارضة وترفض الأحزاب غير الشيوعية نظام الحزب الواحد والمفهوم الجماعي للدولة، كما ترفض القضاء على المعارضة وإلغاء الحريات العامة. والصراع هنا عميق. إلا أن الأحزاب غير الشيوعية تتسامح بوجود الحزب الشيوعي لأن القضاء عليه تنكر لمبادئها وهذا النمط الثالث من الصراع الحزبي لا يختص بالدول التي يوجد فيها حزب شيوعي مهم بل هو شائع بين كل الدول ذات الحزب العنصوي «Bund» أو الشمولي. وعلى هذا سارت إيطاليا الفاشستية وألمانيا النازية.

والاعتراض على المبادئ الأساسية هو في الغالب من فعل الأحزاب لا من فعل الناخبين. فالناخبون الشيوعيون لا يقلون إيماناً بجدية التعبير واحترام المعارضة والأشكال السياسية الديمقراطية عن غيرهم. ولكن مبادئ الحزب شيء وإيمان الناخبين شيء آخر، وفي إيطاليا الفاشستية لم ترد الطبقات الوسطى التي أوصلت الحزب إلى الحكم، قيام الديكتاتورية، ولكن طبيعة الأحزاب الشمولية تتيح لها إهمال المعارضة الداخلية عندما تستلم الحكم.

ولا يمكن تصور وجود ثنائية حزبية عندما يصبح أحد الأحزاب ذا طبيعة شمولية. لأن التناوب يعطيه الحكم آجلاً أم عاجلاً. فإذا استلم السلطة قضى على الثنائية. وإذا استلم الحزب الشيوعي في أي بلد ألغى الأحزاب الأخرى وان لم يفعل تنكر لمبادئه.

وفي نظام متعدد الأحزاب يمكن للحزب الشمولي أن يعمر طويلاً ما دام يعارض باعتدال أو يشارك رمزياً في الحكم. وقانون النظام القائم يحول دون إمكان حصوله على أكثرية مطلقة وبالتالي يحول دون انفرادة بالحكم. ويكفي أن تعي الأحزاب الأخرى الدور المسيطر والمحطم الذي يلعبه الحزب الشمولي لكي تتعامل معه بما يحفظ كيائها وكيان النظام التعددي. والصراع بين الأحزاب الشمولية صراع حتى الموت فالدعاية الفاشستية استغلت اللاتعادل الحذري بين الحزب الشيوعي وخصامه الديمقراطيين لتؤلبهم عليه. فمبادئهم تمنعهم من القضاء عليه. أما هو فنظامه يقضي بإبطال جميع الأحزاب. وموقف الحزب الشيوعي لمعارض دائم يمكنه من استعمال الديماغوجية. واستغلت الفاشستية هذا الوضع فنمت الخوف من الحزب الشيوعي واستغلته لصالحها. والأحزاب غير الجماعية بعد حشرها بين حزبين جماعيين عدوين جعلها تنهار في إيطاليا العشرينيات. وإذا كانت جرائم

النازية والفاشية قد اضعفت احزابها ، فان الأحزاب الشيوعية ما تزال تستلم زمام المعارضة لتحارب الأنظمة الديمقراطية . ولذا يتوجب عليها أن تعي مصيرها .

2 - الأحزاب واختيار الحكام

الأحزاب السياسية والانتخابات

تشكل الأحزاب السياسية مؤسسة أساسية في الأنظمة الليبرالية . فقد نشأت الأحزاب وتطورت مع الانتخابات ومع التمثيل . فقد ظهرت أول الأمر بشكل لجان انتخابية ، مكلفة بأن تمنح المرشح رعاية الأعيان ثم لتجمع الأموال اللازمة للحملة الانتخابية .

وفي اطار المجالس النيابية ، تجمع النواب ضمن مجموعات برلمانية ، ذات ميول واحدة من أجل عمل مشترك . هذا التقارب بين النواب ، في الذروة ، أدى بالطبع الى اتحاد لجانهم الانتخابية عند القاعدة : وهكذا نشأت الأحزاب ⁽¹⁾ الحديثة .

ألف - أنماط الأحزاب السياسية ودورها في التمثيل الشعبي .

يجب التمييز بشأن الأحزاب السياسية ، بين أحزاب الكادرات وأحزاب الجماهير . وهما يشكلان نوعين من التنظيمات المختلفة ، تتوافق مع بنيات اجتماعية مختلفة ، ذات مفاعيل متنوعة على الانتخابات وعلى التمثيل البرلماني .

أنماط الأحزاب

أحزاب الأطر أو الكادرات

ظهرت أحزاب الكادرات أولاً : واعتمدت هذه البنية الأحزاب المحافظة والليبرالية في أوروبا القرن التاسع عشر وأحزاب الولايات المتحدة . وقد احتفظت جميع هذه الأحزاب بذات البنية .

أ - أحزاب الكادرات التقليدية : تهدف أحزاب الكادرات الى تجميع الأعيان ؛ ان النوعية هي الأهم ، ولها الأفضلية على العدد . وهؤلاء مرغوبون اما لما لهم من اعتبار معنوي ومن تأثير ، واما بسبب ثروتهم التي تمكن من تغطية نفقات الحملات الانتخابية . وتتألف هذه الأحزاب من لجان محلية بحسب المناطق الانتخابية . ان التنظيم الداخلي لهذه اللجان ضعيف نوعاً ما . ان العدد الضئيل من أعضائها لا يتطلب بنية صلبة . واستقلالها كبير جداً . وقلماً يكون للجان الحزب المركزية تأثير عليها ، بوجه عام .

الا أن تنظيم الأحزاب المحافظة والليبرالية في بريطانيا بدت أكثر مركزية من غيرها منذ القرن التاسع عشر . وفي البلدان الأخرى يتجه النهج الحديث نفس الاتجاه .

ان بنية أحزاب الاطر تتوافق مع بنية الدولة الليبرالية في القرن التاسع عشر ، وهي تركز بصورة أساسية على

الاعيان البرجوازيين (الأحزاب الليبرالية) أو الارستقراطيين. (الأحزاب المحافظة). وهذه البنية تتلاءم مع الاقتراع الضيق، أو مع الاقتراع الشامل في بداياته، حيث كان الناخب يؤمن بالندخابات الاجتماعية التقليدية. وقد قاومت التطور نحو الديمقراطية، لقاء بعض التغييرات الطفيفة، وأدى ظهور أحزاب الجماهير الى حل الكثير من أحزاب الأطر على تقليدها: الا ان هذه المحاولات قد فشلت عموماً⁽²⁾.

2 - أحزاب الأطر: أنواعها الجديدة: الى جانب احزاب الأطر الكلاسيكية ظهرت انماط جديدة من أحزاب الأطر في القرن العشرين. فالأحزاب الأطرية الأميركية تغيرت بفعل نظام « الانتخابات الأولية »، وهي نوع من الاقتراع التمهيدي يدعى فيه المواطنون الى تعيين مرشحي الحزب الذي بينهم تجري الانتخابات الأساسية. فقد حطمت الانتخابات الأولية الاطار الضيق للجان الأعيان. في « الانتخابات الأولية » المسماة « مغلفة » يسجل الناخبون أنفسهم، بصورة مسبقة كجمهوريين أو ديمقراطيين، وينلقون اثباتاً لتسجيل البطاقة التي تسمح لهم بتعيين مرشح حزهم. وهنا يظهر نوع من عملية الانتساب مختلفة جداً عن عملية الانتساب الى أحزاب الجماهير، ولكنها عملية انتساب بحق وحقيق من نواح كثيرة.

من جهة أخرى ابتكر حزب العمال البريطاني سنة 1900 نمطاً جديداً من أحزاب الأطر، فيه تتألف اللجان من أعيان « وظيفيين ». أي ان لجان القاعدة تتألف من ممثلين عن النقابات والتعاضديات والتعاونيات والجمعيات الثقافية (من نمط الجمعية القابلية) ارتضوا العمل معاً في المجال السياسي. تعين هذه اللجان المرشحين للانتخابات وتدير صناديق الدعاية المكونة لهذه الغاية بفعل المساهمات التي تقدمها كل مجموعة. وقد نقل هذا الأسلوب العمالي مكيافاً الى أحزاب اشتراكية أخرى (اسكندنافية، وبلجيكية قبل 1940). وهو موجود أيضاً لدى بعض الأحزاب الديمقراطية المسيحية (النمساوية، والبلجيكية بين 1919 و 1936) ذات الأساس التعاوني، حيث تتألف لجان الأساس أو القاعدة من مندوبين عن نقابات العمال، وعن المنظمات الزراعية وعن تجمعات الطبقات الوسطى، الخ⁽³⁾.

أحزاب الجماهير: لقد ابتكرت الأحزاب الاشتراكية بنية أحزاب الجماهير في مطلع القرن العشرين. واخذتها بأشكال مكيافة الأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشتية. وقلدتها فيها بعض الأحزاب المحافظة والليبرالية التي أرادت ان تتجاوز بنية أحزاب الأطر الى أحزاب الجماهير. ولكنها لم توفق في ذلك عموماً: فقد استطاعت كسب المنتسبين، ولكن هؤلاء قلما اشتركوا في نشاطات الحزب. ومع ذلك فقد توصلت الأحزاب الديمقراطية المسيحية، أحياناً، الى أن ترتدي شكل أحزاب الجماهير وفقاً للنموذج الاشتراكي.

أ - النمط الاشتراكي من أحزاب الجماهير: اعتمدت غالبية الأحزاب الاشتراكية بنية أحزاب الجماهير، حتى حزب العمال البريطاني طور الانتسابات المباشرة، بعد 1927، بحيث أصبح له بنيتان: « بنية غير مباشرة » وصفناها، وبنية أخرى تشبه بنية أحزاب الجماهير الاشتراكية (ان ممثلي الجماهير يجلسون في اللجان الى جانب

ممثلي النقابات والتعاضديات، والتعاونيات والنوادي).

ان بنية أحزاب الجماهير الاشتراكية حركتها، بادئ الأمر، دواعٍ مالية. فمن أجل مواجهة نفقات الدعاية الانتخابية للمرشحين الاشتراكيين الذين لم يكونوا يفيدون من الأموال التي توزعها المشاريع الخاصة أو الميسورون من الأفراد، فكان لا بد من ادخال أكبر عدد من الجماهير، وبشكل مستمر، لتدعيمهم اشتراكاً منتظماً (سنوياً أو نصف سنوي) لتغذية صندوق الانتخابات. فإحجام الأعيان عن التمويل بشكل كافٍ، كما هو الحال، في أحزاب الأطر، ارتئي تمويله بالاشتراكات وهي مبالغ بسيطة تدفع بانتظام من قبل المنتسبين.

والسبب الآخر في خلق أحزاب الجماهير هو الحاجة الى تثقيف الجماهير سياسياً، التي كانت يومئذ مفتقرة الى ذلك. وارتدت اجتماعات الأقسام، المنتظمة شكل «دروس مسائية» سياسية، بقصد التوعية المدنية للجماهير بحيث يستطيعون ممارسة حقوقهم كاملة.

ويبدو أن هناك علاقة وثيقة بين هذه البنية الجديدة للأحزاب وتطور أساسها الاجتماعي. إن أحزاب الأطر التقليدية تنسجم وتتوافق مع الصراع الذي كان قائماً بين الأرستقراطية والبرجوازية: طبقات قليلة العدد مؤلفة كلها من الأعيان. وكانت ضالة الأعداد في الأحزاب تم عن ضيق مجال السياسة وعن الطبيعة العميقة الديمقراطية استبعد منها القسم الأكبر من الشعب. وبالعكس ان أحزاب الجماهير تتناسب مع توسع الديمقراطية التي تفتح امام مجموع الجماهير. ولا تستطيع هذه أن تمارس حقوقها الا اذا لم تكن بالتصويت فقط مرة واحدة كل أربع أو خمس سنوات، والا اذ ساهمت حقاً، وبشكل دائم، في ادارة الدولة. وهي تستطيع ذلك من خلال التنظيم الجديد للأحزاب⁽⁴⁾.

النمط الشيوعي من أحزاب الجماهير: تكونت الأحزاب الشيوعية الأولى الغربية من الانشقاقات التي حصلت داخل الاحزاب الاشتراكية ولذا فقد تقلدتها في بنيتها. ولكن قراراً من الكومنترن Komintern صدر سنة 1924. أوجب على الأحزاب الشيوعية أن تعتمد بنيات الحزب الشيوعي السوفياتي. وكانت هذه البنيات - وقد تأثرت بضرورات العمل السري المفروض على البولشفيك، قبل 1917 - ذات فعالية لتأمين احاطة أو حضانة مرنة ومنتينة للجماهير البشرية.

وتقوم اصالة الأحزاب الشيوعية على العنصر القاعدي. فالأحزاب الشيوعية كالأحزاب الاشتراكية تسعى لأجتذاب اكبر عدد من المنتسبين. الا أنها، أي الأحزاب الشيوعية لا توزع المنتسبين بنفس الشكل الاشتراكي، على الأرض أو الاقليم. فبدلاً من توزيعهم وفقاً لمواطنهم، فإنها توزعهم وتجمعهم بحسب أمكنة أعلاهم. فبدلاً من اللجان والأقسام المحلية هناك «وحدات المشاريع» أو الخلايا في المخزن والمعمل والمصنع والمدرسة... الخ. وهناك أيضاً الخلايا الريفية وخلايا تضم الشغيلة المنفردين أو المعزولين. ولكن الأهمية دائماً هي لخلايا المشاريع⁽⁵⁾.

والمكسب من خلية المشروع مزدوجة. ذلك ان الاتصال فيما بين أعضائها دائم وحميم. فهم يرون بعضهم يومياً.

وهم يستطيعون يومياً تلقي توجيهات القيادة كما يستطيعون التشاور .

ومن جهة أخرى ان مشاكل المشروع والعمل تشكل مادة للنقاش داخل الخلية . فاذا ربطت هذه المشاكل بالسياسة العامة، أصبح لهذه السياسة قاعدة محددة فيلمس كل عضو في الحزب أهمية ومعنى انتسابه . ان تضامن العمل هي أكثر قوة من تضامن التجاور فقط في الحي أو في المدينة . واذن فروابط العمل أشد توثيقاً .

وهناك ميزة أخرى تميز الخلية الشيوعية عن « القسم الاشتراكي » . انهلا « مجموعة أصغر » . فالقسم قد يضم المئات وأحياناً الألوف من المنتسبين (في المدن) . أما الخلية فلا تضم عادة الا بضع عشرات . وعندما تصبح الخلية كبيرة تقسم الى قسمين حالم يُعثر على « سكرتير » كفي للخلية الجديدة . والتضامن يكون أقوى داخل المجموعة الأصغر المتجانسة . ولكن تشتت الحزب بين عناصر قاعدية متماسكة ولكن متعددة جداً يوشك ان يقع في التشرذم وبالتالي في الانحلال . وقد استطاعت الأحزاب الشيوعية تفادي هذا بفضل انضباط قوي ويفضل مركزية شديدة . وأيضاً بفضل حضانة ايديولوجية صلبة ، تعطي لكل المنتسبين نفس نمط التفكير⁽⁶⁾ .

النمط الفاشستي لأحزاب الجماهير : لقد نمت الأحزاب الفاشستية فيما بين الحربين العالميتين . أولاً بشكل حزب فاشستي ايطالي . وبعد الحزب الوطني الاشتراكي الالماني الذي سار بالتنظيم الى أعلى درجات الكمال التقني . ان الأحزاب الفاشستية هي أحزاب جماهير مثل الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الشيوعية : أي انها تسعى لاستقطاب أكبر عدد من المنتسبين ، ولكنها تجمعهم بشكل أصيل يطبق على الاحاطة السياسية بالجماهير التقنيات العسكرية . لا شك ان المنتسبين ليسوا بأجمعهم جزءاً من الميليشيات أو من فرق الهجوم . ولكن هذه الأخيرة تشكل العنصر الأساسي في الحزب ، أما الباقي فيشكل مجرد « احتياطي » بالنسبة التي « القسم الناشط » . والعنصر الأساسي هو اذن مجموعة صغيرة (عدة عشرات من الرجال) يسهل جمعهم كل حين بسبب تجاورهم (نفس الشارع ، نفس المجموعة السكنية) . ان هذه المجموعات متمفصل فيما بينها ، وفقاً لهرم ترانتي ذي درجات متعددة ، كما في الجيش .

هذه الهيكلية العسكرية تفسرها طبيعة المعركة التي تقودها الأحزاب الفاشستية . لقد حلت هذه محل أحزاب اليمين التقليدي ، في بعض البلدان ، عندما عجزت هذه الأحزاب عن حفظ النظام القائم بالوسائل التقليدية ، في وجه هجمة اشتراكية أو شيوعية . وبدا العنف الجسدي ، في أعين الطبقات الحاكمة الوسيلة الوحيدة لحفظ سيطرتها . وكانت الأحزاب الفاشستية تهدف الى أن تغلب بواسطة العنف . ولهذا تدربت الميليشيات الفاشستية كما يتدرب الجند . فلبس أعضاؤها البزة العسكرية وتدربوا على أداء التحية وعلى الاستعراض وعلى حل السلاح وعلى القتال . وتدربوا على كيفية تفشيل الاجتماعات أو كيفية مقاومة المخربين من الخصوم ، وكيف يتم الاستيلاء على الحراس أمام مقر حزب او نقابة ، وكيف تتم تصفية الخصوم وكيف تقاد حرب الشوارع . ان الحزب الفاشستي هو نوع من الجيش الخاص ، به يتم الاستيلاء على الحكم بالقوة وعلى الاحتفاظ به بنفس الشكل .

وقد نمت الأحزاب الفاشستية في الديمقراطيات الليبرالية ، حيث استغلوا تقنيات الانتخابات مزوجة بالعنف :

وهكذا لعبت هي أيضاً دوراً في عمليات التمثيل السياسي⁽⁷⁾.

دور الأحزاب في التمثيل الشعبي

تلعب الأحزاب دوراً مزدوجاً في التمثيل السياسي. فهي تحيط وتحضن الناخبين أي الممثلين. كما تحيط أيضاً بها المنتخبين أي بالممثلين. واذن فهي نوع من الوسيط بين المنتخب والناخب. وتنتقد هذه الوساطة كما تنتقد الأحزاب في الديمقراطيات الغربية. ولكن وجودها ضروري رغم كل شيء. اذ بدون الأحزاب السياسية، يستحيل على التمثيل السياسي ان يأخذ مداه، علماً بأن التمثيل السياسي هو في أساس المؤسسات الليبرالية.

(أ) **الاحاطة بالناخبين:** تحيط الأحزاب السياسية بالناخبين من جهتين. فهي تنمي الوعي السياسي عند المواطنين، كما انها تتيح توضيح الاختيارات السياسية بشكل ائب. ومن جهة أخرى تقوم الأحزاب بنوع من غربلة المرشحين المتقدمين للانتخابات.

1 - **الاحاطة الايديولوجية:** تؤمن الأحزاب بالدرجة الأولى حضانة ايديولوجية للناخبين.. فلنكي يستطيع هؤلاء فهم السياسة المرجوة والمأمولة، التي تحدد الوكالة التي تمنح للممثلين، لا بد لهم من الأحزاب السياسية ويأخذ خصومهم عليهم انهم يقدمون للناخبين أفكاراً مغشوشة مزيفة غير قابلة للتحقيق على صعيد الواقع والحقيقة ان أية ايديولوجية أو أي حزب لا ينجحان ان لم يعبرا عن مشاعر وعن آمال وعن الأفكار الكامنة لدى جمع من الناس. لا شك أن الحزب ينمي هذه المشاعر وهذا التوق وهذه الأفكار. وهي يبرزها ويقرها ويوضحها. الا أنها كلها بدون الحزب. فضلاً عن ذلك اذا توقفت ايديولوجية الحزب عن تمثيل أمانى وأفكار الرأي العام فإنه يخسر بصورة تدريجية تأثيره.

وهكذا تساعد الأحزاب المواطنين على وعي السياسة. وبهذا فهي تمكنهم من الاختيار الواعي اثناء الانتخابات. وبدون الأحزاب، لا يستطيع جمهور الناخبين أن يأخذ فكرة واضحة عن توجهات المرشحين، ولهذا فهو يتوجه الى الزعماء التقليديين لمعرفة المختصرة بهم. ولهذا السبب تمت الأحزاب السياسية أولاً في اليسار (الأحزاب الليبرالية في القرن التاسع عشر ثم الأحزاب الاشتراكية في القرن العشرين). ان الهدف الرئيسي للييسار كان مناوئة النخبات الاجتماعية التقليدية، والأعيان النافذين. وقد ساعد قيام الأحزاب السياسية على ذلك. وفيما بعد حاول اليمين أن يتقلد اليسار: إلا أنه ظلّ حذراً من الأحزاب لأنها انشئت في الأصل لمحاربته⁽⁸⁾.

2 - **انتقاء المرشحين:** تقوم الأحزاب باختيار المرشحين المعروضين على الناخبين. وليست الأحزاب تحتكر هذا الامر. اذ بالامكان التقدم للانتخابات بصورة شخصية ومنفردة بدون رعاية حزب ما وكثيرون هم المرشحون المستقلون. والقليل ينجح. ولذا فان أغلب الناجحين هم من ممثلي الأحزاب. إما أساليب الاختيار فكثيرة⁽⁹⁾.

في أحزاب الكادرات التقليدية تتولى لجان الأعيان تعيين المرشحين. ويسمى الانكلوسكسون هذا النظام «بالكوكس» «Caucus». لأن اختيار المرشحين يتم على يد قلة قليلة تقوم بنوع من التعيين التفضيلي. وعملت الولايات المتحدة، في آخر القرن التاسع عشر على التخلص من «الكوكس» بالانتخابات الأولية. وهي انتخابات أولية يعين فيها كل حزب مرشحيه أو مرشحه للانتخابات الحقة. إن كل بطاقة اقتراع يقدمها أي حزب تضم عدة أسماء. ويضع الناخب إشارة أمام الاسم الذي يختاره كمرشح للحزب. ولكن اللجان الحزبية دائماً هي التي تختار أسماء المرشحين المعروضين على الناخبين الأوليين.

وقد طورت أحزاب الجهاهير نظاماً آخر لتعيين المرشحين. فترتت مؤتمرات وطنية ومحلية، يشترك فيها أعضاء الحزب مباشرة أو بالواسطة. والتعيين عن طريق جمعيات أو مؤتمرات المنتسبين غير ممكن إلا على الصعيد المحلي. والنظام التمثيلي هو أكثر شيوعاً. فيرسل كل قسم إلى المؤتمر الذي يعين المرشحين ممثلاً مفوضاً بعدد من الأصوات تتناسب مع عدد المنتسبين إلى القسم: وهكذا تحترم الديمقراطية داخل الحزب. وإذا كان الحزب كبيراً جداً، ويضم عدداً كبيراً من المواطنين، المهتمين بالسياسة فإن النظام يكون مقبولاً ومرضياً إلى حد ما. ولكنه يصبح ناقصاً وغير معرف للغاية إذا كان عدد المنتسبين إلى الحزب قليلاً ومتدنياً بالنسبة إلى عدد الناخبين. علماً بأن كل ناخب يريد المشاركة في اختيار المرشحين يستطيع الدخول في الحزب إن شاء. وعلى كلٍ تحاول «لجان المديرين» أن «تلغم» المؤتمرات أو الجمعيات، من أجل أن تعين الأشخاص الذين ترغب هي بهم: ولكنها لا تنجح في ذلك دائماً⁽¹⁰⁾.

ب (الاحاطة بالنواب أو بالأشخاص المنتخبين: تؤمن الأحزاب السياسية بأن واحد الاتصال الدائم بين الناخبين والمنتخبين واتصال المنتخبين فيما بينهم.

أ - الاتصال الدائم بين الناخبين والمنتخبين - للمنتخبين مصلحة دائمة بأن يكونوا على اتصال دائم بالناخبين لتأمين عودة انتخابهم. في العادة يذهب النواب لقضاء نهايات الأسابيع في مقاطعتهم حيث يحضرون الأعياد والأفراح والمآتم، وحيث يكونون على اتصال ويتلقون المراجعات والشكاوى. وهذا يتم حتى بدون الحاجة إلى الأحزاب السياسية إذا كان للنائب مكتب وسكرتير يتلقى المراجعات أثناء غيابه. ولكن الأحزاب السياسية تجعل مثل هذا الاتصال أسهل وأكثر عمقاً وأدوم. إذ يضع الحزب في تصرف النائب «مناضلين» قلوا أو كثروا يكونون همزة وصل بينه وبين الناخبين. فنزولاً يدافعون أمام الناخبين عن افكاره وعن تصرفاته ويفسرون نشاطه البرلماني ويقومون بالدعاية له.

ومن الناحية الصاعدة يشرحون للنائب ردات فعل المواطنين ورغباتهم وحاجاتهم ويكونون مخبرين له⁽¹¹⁾.

لا شك أن هذه «الوصلة من الثقة» ليست تخلو من مخاطر. فالمناضلون لا يكتفون فقط بأن يكونوا همزة وصل بين النائب والناخب. بل ربما وضعوا بينه وبينهم حجاباً. فهم معبأون ومقتنعون، ولذا يصبحون حراساً

على النائب، فيحاولون حمايته من الاغراءات البرلمانية، ومنعه من الابتعاد عن أهداف الحزب. ولذا فهم يحاولون اعطاء صورة عن الرأي العام مشوهة - ربما عن غير قصد - بفعل معتقداتهم الايديولوجية. ولكن اذا أراد الحزب الاحتفاظ بناخبيه فعليه أن لا يبتعد عنهم وأن يحافظ على دوام الاتصال بين المناضلين والجهامير، فيساعد على تكوين قناعاتهم السياسية.

وهكذا يتم الانتقال من تصور فرداني للتمثيل، حيث يعطي كل ناخب تفويضاً لنائبه، الى تصور جماعي، حيث يقوم الجمهور المؤمن بحزب من الأحزاب بمنح ثقته للنائب أو المرشح الذي اختاره الحزب. وبعض الأنظمة الانتخابية، مثل التمثيل النسبي تتوافق مع التصور الأخير⁽¹²⁾.

2 - الاحاطة البرلمانية للنواب: ان التصور المجموعي للتمثيل يتواجد على مستوى النواب أو المنخوبين، قبل تطور الأحزاب السياسية، كان النواب مستقلين عن بعضهم البعض. فأدى تطور الأحزاب الى جمع منخوبي الحزب الواحد تحت اسم « الكتلة البرلمانية ». كانت الكتلة البرلمانية محظورة في الأزمنة الأولى من الديمقراطية الليبرالية - مثلاً في فرنسا قبل سنة 1914 - وأصبحت فيما بعد عناصر رسمية في تنظيم المجالس النيابية. هذه الكتلة تؤمن تسمية وتعيين النواب في اللجان، وتؤمن تفويض الأصوات في المجالس حيث يكون ذلك ممكناً، وتعين أمناء سر للنواب. وهي تؤمن بصورة خاصة تداول نواب الحزب فيما بينهم.

والمشكلة الأساسية هي ضبط التصويت. وتعلق بالأحزاب « المرنة » والأحزاب الصلبة. يقال عن الحزب أنه « مرن » عندما لا يتوجب على النواب ان يصوتوا جميعاً بنفس الاتجاه: كل عضو في الكتلة البرلمانية يصوت كما يشاء. ان الأحزاب الأميركية، وأحزاب اليمين والوسط في فرنسا، وفي بلدان أوروبية أخرى، هي أحزاب « مرنة ». وبالعكس يقال أن الحزب « جامد، وصلب » عندما يضطر نوابه الى التصويت جميعاً بنفس الاتجاه. ان الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، وحزب المحافظين البريطاني، والحزب الديمقراطي المسيحي الالمانى، كلها تتبع الانضباط في التصويت. والتفريق بين الأحزاب المرنة والأحزاب الجامدة يتوافق أحزاب الكادرات وأحزاب الجهامير. ان أحزاب الجهامير كلها أحزاب جامدة، ولكن بعض أحزاب الكادرات هي أيضاً جامدة مثل الأحزاب المحافظة والأحزاب الليبرالية الانكليزية. وانضباطية التصويت تتوافق تماماً مع التصور الجماعي للتمثيل: ان مجموع الناخبين الذين يصوتون لحزب واحد يعطون وكالة لمجموع نواب هذا الحزب.

3 - الصراع بين النواب الحزبيين وقادة الحزب: ان الصفة الجماعية للتمثيل قد تذهب الى أبعد من ذلك. ان حضانة الحزب للنواب تطرح مشكلة درجة تبعيتهم بالنسبة الى قادة الحزب. في أحزاب الاطر، المتكونة أساساً من اعيان مجتمعيين حول نواب، يتولى هؤلاء ادارة الحزب. ويكون عليهم أن يراعوا هذا أو ذاك من الأعيان النافذين، وخاصة مع المقرضين: ولكنهم لا يجدون أمامهم تراتبية من المناضلين تنازعهم ادارة الحزب. وبالعكس ان أحزاب الجهامير تطور جهازاً ادارياً معقداً للسيطرة على العدد الكبير من المنتسبين، ومن اجل جباية الاشتراكات الخ. ان أمناء سر الأقسام الدائمي الاتصال بالمناضلين، المنتدبين عنهم الى المؤتمرات،

وكذلك اللجان التي تنتخبها هذه المؤتمرات تشكل مجموعة من « القادة الداخليين » تنازع البرلمانيون في ادارة الحزب⁽¹³⁾.

ان الصراع الذي يتفاقم بين مجموعتين من الرؤساء يعبر عن صراع بين طائفتين في القاعدة: طائفة المنتسبين، الذين ينتخبون « القادة الداخليين » وطائفة الناخبين التي تنتخب النواب، والصراع يبقى محدوداً لأن الحزب لا يستطيع التخلي عن الاتصال بالناخبين، خيفة على نفوذه من التدني: ان المنتسبين والقادة الداخليين يعرفون ذلك. ولكنه صراع واقع لأنه يتطابق مع التوتر الطبيعي بين طليعة من المواطنين أكثر وعياً وأكثر التزاماً (المنتسبون) وجهور غير مبال وسلي (الناخبون).

في أغلب الأحزاب الجماهيرية تخضع الكتلة البرلمانية مبدئياً لسلطة القادة الداخليين، وفي أكثر الأحيان يتقرر أن يكون البرلمانيون أقلية في اللجان القائدة التي تتولى هي توجيههم وتحكم بأصواتهم. عندها نصل الى التصور الجماعي الكامل للتمثيل، ان ناخبي الحزب يفوضون وكالتهم لا الى نواب الحزب، بل للحزب بالذات. من الناحية العملية تتعلق فعالية هذه الأحكام بدرجة تماسك الحزب واندماجه داخل النظام البرلماني. عندما كانت الأحزاب الاشتراكية ثورية وتعتبر البرلمانات برجوازية وبالتالي مؤسسات غريبة على نظامها القيمي، كانت تبعية البرلمانيين للقادة الداخليين قوية وشديدة. وبمقدار ما مالت هذه الأحزاب نحو الاجتماعية - الديمقراطية، وبمقدار ما آمنت بالنظام البرلماني، اضطرت الى اعطاء الأهمية لمثلي هذا النظام وهم: النواب.

عندها قام توتر دائم بين القادة الداخليين والنواب فرأى هؤلاء النواب سلطتهم تزداد فازدادت استقلاليتهم. وفي الأحزاب الشيوعية الغربية نرى بوادر تطور مماثل: الا أن تبعية النواب للقادة المحليين ما تزال قوية. وهي مطلقة في الأحزاب الفاشستية، بسبب عدم الإيمان بالقيم البرلمانية على الاطلاق⁽¹⁴⁾.

- النظم الانتخابية ونظم الأحزاب⁽¹⁾

في الصراع بين النظم الأكثرية والتمثيل النسبي يؤكد أنصار التمثيل النسبي انه هو النظام العادل الوحيد، وهو الوحيد الذي يعطي تمثيلاً صحيحاً للرأي العام، انه « يصور » الرأي العام. والحقيقة ان الأنظمة الانتخابية ليست أجهزة حيادية انها أجهزة تصوير ولكنها بذات الوقت أدوات بث وإرسال. ولهذا فهي انها تمارس تأثيراً كبيراً على تكوين « أنظمة الأحزاب ». وبالمقابل ان وجود هذا أو ذاك من الأنظمة الحزبية يساعد هذا أو ذاك من الأنظمة الانتخابية.

أ) أنظمة الأحزاب: في كل بلد تستقر الأحزاب نوعاً ما من حيث عددها، ومن حيث بنيتها، ومن حيث ايدولوجياتها، ومن حيث أحجامها وتحالفاتها وأساليبها في المعارضة... هذا المجموع المستقر يشكل « نظام الأحزاب ». ونظام الأحزاب القائم في بلد ما هو عنصر أساسي في مؤسسات هذا البلد السياسية: وهو يرتدي نفس الأهمية التي ترتديها أجهزة الدولة الرسمية المقررة بموجب الدستور. ان مختلف أنظمة الأحزاب..

يمكن تصنيفها ضمن فئات. وهذا التصنيف هو أحد قواعد تنميط الأنظمة السياسية. من ذلك ان التمييز بين الديمقراطيات الليبرالية والأنظمة التسلطية يتوافق تقريباً مع التمييز بين الأنظمة الحزبية التعددية ونظام الحزب الواحد : ان الديمقراطيات الليبرالية هي نظم تعددية حزبياً ، ونظم الحكم التسلطية هي أنظمة ذات حزب وحيد أو أنظمة بدون أحزاب . ان الأنظمة التعددية تنقسم بدورها الى فئتين كبيرتين : ذات الحزبين وذات الأحزاب⁽²⁾ .

1 - أساس التمييز بين الثنائية الحزبية والتعددية الحزبية : - تفرز على حدة البلدان ذات الحزبين فقط ثم نقارن بينها وبين البلدان ذات الأحزاب .

لماذا المعيار حزبان وأكثر من حزبين ؟ لأن حزباً واحداً ، في الثنائية ، يجمع لوحده الأثرية المطلقة من الأصوات الانتخابية ومن المقاعد في البرلمان . ولهذا تستطيع الحكومات أن تستند الى أكثرية متجانسة ومستقرة ، وعندها يكون نظام الحكم نظاماً برلمانياً أكثرياً . وهكذا يختار الناخبون بأنفسهم حكومتهم ، وعندها تكون الديمقراطية ديمقراطية مباشرة بالمعنى الحديث للكلمة .

أما في التعددية (حيث يوجد أكثر من حزبين) قد يحدث أن يحصل حزب على أكثرية المقاعد البرلمانية : ولكن هذا نادر . والعادة أنه لا بد من تحالف أو ائتلاف لدعم الحكومة التي تكون غير متجانسة وغير مستقرة . ويتحكم النواب عندها بالحكومات وعندها تكون الديمقراطية ديمقراطية وسيطة وتكون البرلمانية برلمانية لا أكثرية⁽¹⁷⁾ .

من الناحية العملية التفريق ليس سهلاً . فبريطانيا ، وهي نموذج الثنائية الحزبية ، فيها أكثر من حزبين . فالى جانب الحزب المحافظ والحزب العمالي يوجد الحزب الليبرالي - والحزب الشيوعي الصغير وغيرها عدة تجمعات صغيرة . ولكن أياً من هذه الأحزاب لا يحول دون حصول أيّ واحد من الحزبين الكبيرين ، على الأكثرية المطلقة في المقاعد البرلمانية : واذ حصل ذلك مرة ، فان الثنائية الحزبية تظل قائمة ما دامت العملية لم تحصل الا بصورة استثنائية . اما اذا كان الخروج على القاعدة طويل المدة أو تكرر فان الثنائية تعلق . وقد حصل ذلك في بريطانيا بين 1920 و 1935 وتدخل في الثنائية أيضاً الولايات المتحدة وزيلنده الجديدة ، والنمسا منذ 1966 . وتقترب منها الجمهورية الفدرالية الالمانية .

2 - البنية الداخلية : الثنائية الحزبية الحققة وشبهها - تعتبر البنية الداخلية للأحزاب عنصر تمييز : ان انضباطية تصويت البرلمانيين هي العنصر الأساسي . فالفرق بين بريطانيا والولايات المتحدة مهم بهذا الشأن . في بريطانيا الانضباط مفروض . ولهذا يتأكد رئيس الوزارة إن أكثريته تتبعه طيلة مدة ولاية مجلس العموم ، ما لم تحدث أزمة داخل الحزب تكون نتيجتها ابعاده عن الحكم في الانتخابات المقبلة .

أما في الكونغرس الأمريكي فكل شيخ وكل ممثل يصوت بحسب ما يرتئي ، دون استشارة حزبه ، واذن فخط الفصل بين الأكثرية والمعارضة لا يتبع خط الفصل بين الحزبين . والحقيقة توجد أكثرية وتوجد معارضة تجاه كل قضية لا تتوافق مع تقسيم الحزبين .

ولو كان من الممكن اسقاط الحكومة على يد النواب لكان ذلك يحدث دائماً. وفي بريطانيا تتضافر الثنائية وانضباطية الأحزاب لتجعل الناخبين يعينون عن طريق تصويتهم أكثرية ومجموعة تحكم: انها الديمقراطية المباشرة. في الولايات المتحدة، تمنع قلة انضباطية الأحزاب، رغم الثنائية، من حصول « الديمقراطية المباشرة»: على الصعيد البرلماني، انها ديمقراطية - وساطة democratisee-mediative. وحدة انتخاب الرئيس يدخل عنصر الاختيار « المباشر » للحكام من قبل المواطنين. وهكذا تكون « الثنائية الحزبية المرنة » من النمط الأميركي أقرب الى « التعددية الحزبية » من « الثنائية الحزبية » الانكليزية الجامدة. ان الثنائية الانكليزية هي الثنائية الحزبية الحقة. أما الثنائية الأميركية فهي « الشبه » أو هي الثنائية الكاذبة.

3 - الأحلاف: الثنائية الحزبية والاستقطاب المزدوج - للتحالف بين الأحزاب أثره في التصنيف - فهذا التحالف أو الائتلاف يستطيع أن يغير تماماً مظهر أي نظام حزبي تعددي. فاذا حصل تحالفان كبيران واستمر، وقدا الى الناخبين برنامجاً مشتركاً، ونسقا العمل بينهما داخل البرلمان، فان شروط الثنائية الحزبية تتوفر. فتحت ظاهر التعددية الحزبية، توجد ثنائية عميقة في الواقع⁽¹⁸⁾.

ولكن كل شيء يتعلق بصلاصة الأحلاف وبنضباطية المتحالفين. ان ازدواجية الأحلاف الهولندية، في القرن التاسع عشر كانت أصلب وأشد من الثنائية الحزبية الأميركية. والتحالف الأوستراي بين الحزب المحافظ وحزب الأرياف ولد أكثرية برلمانية أكثر استقراراً من الأكثرية التي يتمتع بها رئيس الولايات المتحدة. وفي سكندينايفيا المعاصرة، أدى تحالف كل أحزاب اليمين والوسط ضد الاجتماعيين الديمقراطيين الى نظام قريب من الثنائية الحزبية⁽²⁾.

ونقترح إعطاء تسمية « الاستقطاب الثنائي » لهذه الظاهرة من التحالفات. والتعددية الحزبية ذات الاستقطاب، والثنائية الحزبية الحقة تشكل نوعين مما يسمى بالنظام المزدوج⁽²⁰⁾.

(ب) الأسس الاجتماعية لأنظمة الأحزاب: تعبر الأحزاب السياسية عن قوى إجتماعية: طبقات أو غيرها من التجمعات (العرقية أو الدينية الخ). وعدد الأحزاب يعكس دائماً الإنقسام بين هذه الطبقات وهذه التجمعات أو الكتل.

وهذا الشأن هناك حدثان يجب عدم نسيانها في تطور الأحزاب في القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين.

1 - الثنائيتان الحزبيتان المتتاليتان - ان تطور الأحزاب السياسية في أوروبا منذ قرن ونصف قرن ولد ثلاثة اتجاهات أساسية - الاتجاه المحافظ، والاتجاه الليبرالي، والاتجاه الاشتراكي - رسمت صراعات كبيرين متتالين أي ثنائيتين حزبيتين أساسيتين. في القرن التاسع عشر عكس صراع الأحزاب المحافظة والأحزاب الليبرالية صراع طبقات بين الأرستقراطية والبورجوازية، اعطاها التحليل الماركسي وصفاً ملائماً. وهكذا برز ميل الى الثنائية الحزبية بوضوح. وفي النصف الثاني من القرن، ولد التطور الصناعي ونمو البروليتاريا قوة ثالثة سياسية اجتماعية

تجسدت في الأحزاب الاشتراكية. ان الثنائية الحزبية السابقة مالت عندئذ لأن تصبح ثلاثية حزبية. ولحظت هذه الظاهرة بجالتها النقية في بريطانيا وبلجيكا وأستراليا وزيلندة الجديدة.

وأدى ظهور الاشتراكية ونموها الى ولادة حزب جديد على الحزبين السابقين، يجسد مثلها طبقة اجتماعية والايديولوجية التي تعبر عنها. ولكن كلما ترسخت المؤسسات الليبرالية وكلما قلت عودة النظام الإرسقراطي الى البروز، أخذ التعارض بين المحافظين والليبراليين يفقد معناه. وبالعكس ان نمو الاشتراكيين قُرب فيما بين العدوين القديمين، من أجل الدفاع المشترك عن الملكية وعن النظام القائم (نظام ليبرالي إنضم اليه المحافظون لعجزهم عن فعل غير ذلك)⁽²¹⁾.

وبرز ميل الى اندماج المحافظين والليبراليين في حزب واحد، ضد الاشتراكيين⁽²²⁾.

وهكذا برزت «ثنائية حزبية» من القرن العشرين لتحل محل «ثنائية» القرن التاسع عشر. ولوحظ هذا التطور مباشرة في بريطانيا وفي زيلندة الجديدة وفي أستراليا. وفي بلدان أخرى توصل الحزب الليبرالي الى البقاء، انما مصغراً. بعد أن ارتد أتباعه نحو حزب المحافظين. ذلك كان الحال في بلجيكا وفي البلدان المنخفضة وفي أوروبا الشمالية، وفي فرنسا بشكل الحزب الراديكالي.

2 - العوامل الوطنية في التعددية الحزبية - تعقدت الصورة السابقة، في بعض البلدان بفعل عوامل خاصة. فقد تداخلت، في البلدان المنخفضة، الانقسامات الدينية مع المعارضات السياسية. وانقسم الاتجاه المحافظ، منذ نشأته الى حزبين: محافظون كاثوليك ومحافظون بروتستانت («مناوئون للثورة»). وأدى انشقاق هؤلاء البروتستانت الى ولادة «المسيحيين التاريخيين» الأمر الذي أدى الى إنقسام المحافظين الى ثلاثة أحزاب مختلفة. وفي فرنسا أدت الأنظمة السياسية والخلافات بينها الى إنقسام مماثل لقوى اليمين: فمنذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، انشق المحافظون الى ثلاثة أحزاب (شرعيون وأورليانيون، وبونابارتيون). ونجم تقريباً انعدام تنظيم اليمين نفسه، هذا الانعدام المميز لنظام الأحزاب الفرنسي، عن هذا الانقسام في قوى اليمين. كما ان قوى اليسار انقسمت الى ثوريين ومعتدلين، بعد 1793 (يعاقبه وليبراليون، راديكاليون وجمهوريون اشتراكيون وشيوعيون).

وفي بلدان أخرى لعبت التناقضات العرقية أو الإقليمية دوراً مماثلاً وعملت على تعديد الأحزاب. وبعد ثورة 1917، انفصل الشيوعيون عن الاشتراكيين. ولكنهم لم ينجحوا في أن يكونوا حزباً مهماً، يستطيع تغيير النظام الحزبي السابق، الا في بعض البلدان فقط، بسبب العوامل الوطنية: في ألمانيا بين 1919 و 1933، وفي فرنسا وفي إيطاليا بعد 1945، وفي فنلندا. وكذلك ظلت الإتجاهات الفاشستية⁽²³⁾. في الثلاثينيات ضعيفة في أغلب الأمم الأوروبية والأميركية الشمالية: فهي لم تولد أحزاباً قوية الا في إيطاليا وفي ألمانيا، وفي بلجيكا بصورة جزئية⁽²⁴⁾.

(جـ) أثر الأنظمة الانتخابية على أنظمة الأحزاب: الى جانب العوامل الاجتماعية والقومية التي

تقولب نظام الأحزاب يتدخل عنصر تقني أساسي هو: النظام الانتخابي⁽²⁵⁾. وقد برزت بهذا الصدد ثلاثة قوانين سوسيولوجية أساسية سنة 1945 هي:

- 1 - الاقتراع الأكثرري ذو الدورة الواحدة نزع نحو الثنائية الحزبية؛
 - 2 - التمثيل النسبي نزع الى نظام التعددية الحزبية حيث الأحزاب مستقل بعضها عن بعض؛
 - 3 - الاقتراع الأكثرري ذو الدورتين ونزع نحو تعددية حزبية ملطفة بالتحالفات.
- 1 - عملية تأثير الأنظمة الانتخابية على أنظمة الأحزاب: أجبر عنف الاقتراع الأكثرري ذي الدورة الواحدة، التيارات المتجاوزة الى التجمع تحت طائلة الغلبة. نفترض مقاطعة فيها مئة ألف ناخب معتدل في مواجهة ثمانين ألف ناخب شيوعي. فإذا كان المعتدلون قسمين، فإن المرشح الشيوعي سوف ينجح: ويكفي أن يحصل أحد خصميه المعتدلين على أكثر من عشرين ألف ناخب حتى يحصل زميله المعتدل على أقل من ثمانين ألف مما يتيح للمرشح الشيوعي النجاح. في الاقتراع اللاحق يتجه التياران المعتدلان الى التقارب والى الاتحاد. فان لم يفعلا، فان التيار الأضعف سوف يستبعد بفعل عمليتين: التمثيل المتدني (Sous-Representation) و« الإستقطاب » (Polarisation).

والتمثيل الناقص والمتدني هو ظاهرة ميكانيكية: إنه يعبر عن واقعة هي أن مطلق ما يحصل على نسبة من المقاعد أدنى من نسبة الأصوات التي حصل عليها. وهذه الظاهرة توجد عندما يعمل الاقتراع الأكثرري ضمن نظام الحزبين فقط. والحزب الذي يأتي في الطليعة يحابي على حساب الآخر الذي يخسر. وتكون الخسارة وبالتالي الربح ضمن قاعدة عبر عنها المؤلفون الانكليز « بقانون المكعب ». ان النسبة المثوية بين مقاعد الحزبين تساوي مكعب⁽²⁶⁾ النسبتين المثويتين للأصوات المقترعة (إذا فرضنا ان (a) و (b) يمثلان النسبتين المثويتين للأصوات المقترعة وان (a') و (b') هما النسبتان المثويتان للمقاعد فتكون المعادلة: $(a' - b') = (a - b)^3$). وعندما يكون هناك حزب ثالث، فان تمثيله يكون أدنى أيضاً من تمثيل الثاني: ويوشك أن يزول. (في سنة 1964 نال الحزب الليبرالي البريطاني 11,2% من الأصوات ولكنه حصل فقط على 1,4% من المقاعد البرلمانية)⁽²⁶⁾.

ان التمثيل الناقص يعمل على تضييع الأصوات الضالة الذاهبة الى الحزب الثالث. ولكن الناخبين يكتشفون هذه الظاهرة. ويلاحظون أيضاً ان توزيع الأصوات المقترعة بين اتجاهين متقاربين يكون لصالح خصمهم المشترك. وفي الحالة التي سبق ذكرها، يرى الناخبون المعتدلون ان توزيع المرشحين المعتدلين يؤمن فوز الشيوعيين: عندها يتخلون عن أضعف المعتدلين في الانتخابات التالية. وهكذا يتوجه الناخبون الى التخلي عن الحزب الثالث لكي يوجهوا أصواتهم نحو الحزبين الأقوى. هذا الإستقطاب، وهو حدث سيكولوجي، يقوي العوامل الميكانيكية (تدني التمثيل) مشجعاً على الثنائية الحزبية.

في ظل نظام تمثيل نسبي يختلف الوضع. ان مبدأ التمثيل النسبي بالذات يفسر تعددية الأحزاب ويعمل لها: كل أقلية، مهما كانت ضعيفة، يتأمن لها تمثيل، فلا شيء يشطب عن تجزئة ذات العائلة السياسية الى عدة فروع

ذات آراء مختلفة، ولو اختلافاً بسيطاً، لأن هذه التجزئة لا تضعف من قوة المجموع.

فلو ان حزب المحافظين يمتلك ستة ملايين صوت في البلد، يقابلها 300 نائب. وان هذا الحزب ينقسم الى ثلاثة أقسام متساوية تقريباً، فان التمثيل النسبي يعطي لكل قسم حوالي مئة نائب. وتظل العائلة المحافظة مالكة لنفس القوة البرلمانية. فضلاً عن ذلك، ان آلية الاقتراع لا تدفع بالأحزاب الى الاتحاد. ان مثل هذا التحالف غير مفيد من الناحية الانتخابية، لأن كل النظام ينزع بالضبط الى تمكين كل من تجربة حظه: من هنا استقلالية الأحزاب استقلالية متبادلة⁽²⁷⁾.

في نظام أكثر ذي دورتين، تكون الأحزاب متعددة لأن وجود الدورة الثانية يتيح لكل أن يجرب حظه في الدورة الأولى، دون أن يؤدي تفتت الاتجاهات المتجاورة الى خسارتها جميعاً. ويتم التجمع في الدورة الثانية. ونعود الى مثلنا حيث يمتلك المحافظون مئة الف صوت والشيوعيون ثمانين. فاذا انقسمت الجبهة المحافظة الى قسمين، حاز الأول ستين الف صوت والثاني أربعين ألفاً، في حين شكل الشيوعيون كتلة منذ الدورة الأولى. عندها يحصل تعادل ballotage⁽²⁸⁾. في الدورة الثانية، ينسحب المرشح الثاني المحافظ، وترتد أصواته نحو الأول الذي يفوز عادة (2). واذاً تستطيع الأحزاب ان تتكاثر. ولكنها تدفع نحو الاتحاد لكي تُخسِر خصمها المشترك، عن طريق الانسحاب أو عن طريق التنازل لصالح حزب آخر. والدورة الثانية هي بصورة أساسية اقتراع الاتفاقات كما تدل على ذلك فرنسا الجمهورية الثالثة والجمهورية الرابعة والمانيا الأمبراطورية، وهما البلدان الكبيران اللذان طبقاً هذا النظام.

2 - التأثير الصحيح للأنظمة الانتخابية: مضخمة أو مُضعفة - تبدو الأنظمة الانتخابية وكأنها تلعب دور المضخم أو دور المخفض المضعف، وذلك بحسب ما اذا كانت الأحزاب كبيرة أم صغيرة. ان الاقتراع الأكثر ذي الدورة الواحدة يضخم الحركات بالنسبة التي الأحزاب الكبرى، ولكي يستطيع حزب جديد الحصول على نواب، يجب أن يكون قوياً جداً، حتى يستطيع المجيء في الطليعة في عدة مقاطعات، وبالتالي اجتياز عوائق التمثيل المتدني والإستقطاب، على الصعيد الوطني. وهذا يفترض أنه يعبر عن قوى اجتماعية عميقة. ولكن اذا ضعف حزب كبير قديم، لأن القوى الاجتماعية التي كان يمثلها قد زالت، فان ذات العملية تنقلب عليه وتحاول استبعاده: ومثل الحزب الليبرالي البريطاني نمطي بهذا الشأن. وهكذا يقضي على التجمعات وعلى الأحزاب المنبثقة عن صرعات عابرة.

وبالعكس ان التمثيل النسبي يشبه مؤشر الاهتزازات أو صندوق الصدى بالنسبة الى هذه التجمعات أو هذه الصرعات. ففي درجة أولى انه يتيح للأحزاب الصغيرة كلها أن تتمثل. ومن أجل تلافي في هذا النقص يطبق نادراً التمثيل الكامل أي: «La Représentation integrale». وفي العادة يصحح التمثيل النسبي، بعدة وسائل زيادة أو أكثرية: الاساد المحلي للبقايا أو إسناد البقايا محلياً، وجوب الحصول على نسبة مئوية معينة من الأصوات، من أجل استحقاق المشاركة في توزيع المقاعد، الخ⁽²⁹⁾.

وبالتالي فالتمثيل النسبي حاس تجاه كل الصرعات الحزبية العارضة: مثل الحركة الركسية Rexisme⁽²⁾ في بلجيكا سنة 1937. وفي فرنسا التجمع الشعبي الفرنسي (R.P.F) والحركة البوجدية لسنة 1956. (البوجدية هي العقيدة السياسية عند الاتحاد من اجل الدفاع عن التجار والحرفيين. تأسست سنة 1954 على يد بيار بوجداد. وهي مناوئة للبرلمانية وللأوروبية، قومية. تمثلت بين 1956-1958 في البرلمان بما يسمى « الاتحاد والأخوة الفرنسيين »).

وبالمقابل يضعف التمثيل النسبي حركات الأحزاب الكبرى القائمة. فإذا لم يعد الحزب يمثل قوى اجتماعية مهمة (مثل الأحزاب الليبرالية في أوروبا الغربية) فإن التمثيل النسبي يضعفه ولكن لا يقضي عليه بل يتيح له الإستمرار بشكل حزب صغير⁽³²⁾. وإذاً فهو اذ يحايي الأحزاب الصغيرة يمنع من الاستقطاب حول الأحزاب الكبيرة. ولو طبق التمثيل النسبي في انكلترا لكان ساعد الحزب الليبرالي على النهوض بحيث يمتنع على المحافظين أو العمال الحصول وحدهما على الأكثرية: أي انه يقضي على الثنائية الحزبية، ولو ألغى التمثيل النسبي في ألمانيا الفدرالية، لكان الاقتراع الأكثرى أضعف، بما فيه الكفاية، الليبراليين فتعود الثنائية الحزبية إليها.

ان مفاعيل الاقتراع الأكثرى ذي الدورتين متوسطة. فهذا الاقتراع أقل محاباة تجاه الأحزاب الصغرى من التمثيل النسبي: وهو يحايي أكثر الأحزاب الكبرى، وينمي قليلاً الاستقطاب حولها. ولكن مفعوله أكثر محدودة في الحالتين من مفعول الاقتراع الأكثرى ذي الدورة الواحدة. وفي النهاية، ان الفارق الأوضح بينه وبين التمثيل النسبي، واصلته الأساسية يدوران حول التحالفات الانتخابية: اقتراع تحالفي بالدرجة الأولى، يستطيع النظام ذو الدورتين، بالتالي، أن يتيح تكوين ثنائية التحالفات، فيدخل نوعاً من الثنائية الحزبية من خلال التعددية الحزبية. ان تحليل الأحزاب في فرنسا بين 1875 و 1939 وبعد 1958 يدل على ذلك تماماً⁽⁴⁾.

تأثير أنظمة الأحزاب على النظام البرلماني: إن الأنظمة البرلمانية الحديثة تعمل بشكل مختلف باختلاف أنظمة الأحزاب. لأن هذه تحدث تغييراً عميقاً في العلاقات بين البرلمان والحكومة. وهناك فروقات تعود الى الأنظمة الثنائية والى الأنظمة التعددية حزبياً. يضاف إليها الأنظمة البرلمانية ذات الحزب المسيطر.

1 - الأنظمة البرلمانية ذات الثنائية الحزبية: انها تعمل في بريطانيا، وزيلنده الجديدة، وكندا وأستراليا. وقريب منها نظام النمسا والجمهورية الفدرالية الألمانية، وفيها يتحكم كل من الحزبين الكبيرين بالأكثرية البرلمانية. وتنظم هذه الأكثرية بالإنضباط في التصويت داخل البرلمان، في الاقتراعات المهمة وبخاصة بالاقتراع على الثقة. ومن نتائج هذا النظام ان الوزارة تتألف بشكل متجانس من أعضاء الحزب الأكثرى. وهكذا يستطيع الحزب تطبيق برنامجه، الأمر الذي يجعله واقعياً. لأنه لا يستطيع القاء تبعه فشله على حلفائه.

والنتيجة الثانية ان الوزارة تحصل على ثقة البرلمان طيلة مدته، ما لم تحصل داخل الحزب أزمة داخلية تشقه فيخسر الانتخابات. وهذه الأزمات نادرة جداً. وتكون النتيجة استقراراً في الحكومة، وسقوط الحكومات يكون نادراً. وكذلك حل البرلمان. ولا تحتاج الحكومات الى هديد البرلمان بحلّه ان هو حجب عنها الثقة. وهكذا

تعمل الحكومة بعمر البرلمان. لأن حزبها وحده له الأكثرية في البرلمان. ويسمى هذا النظام بنظام «البرلمانية الأكثرية»⁽³⁴⁾.

لا شك أن العلاقة بين رئيس الوزارة وأكثريته البرلمانية ليست بمثل هذه البساطة. فهناك مقاومة من القاعدة، رغم الإنضباطية، كما هناك تحاسد وتغاير قد يحمل بعض النواب على الامتناع عن التصويت أو حتى على المعارضة فتسقط الحكومة. وسقوط الحكومة ينعكس على الحزب، والحل، في بريطانيا، قد تستعمله الحكومة لأجراء انتخابات جديدة عندما تكون الظروف تعمل لصالح الحزب. كما يلعب حل البرلمان دور الاستفتاء الشعبي Referendum إذا كانت هناك قضية قومية يختلف بشأنها الحزبان⁽³⁵⁾.

والنتيجة الثالثة للثنائية الحزبية هي تركيز السلطة بين يدي رئيس الوزارة، لأن البرلمان، بفضل الأكثرية المالية، يصبح أداة طيعة لا أداة رقابة. وتصبح مشاريع القوانين من فعل الحكومة أو من فعل أحد أعضاء البرلمان الموالين لها. هذا وتحترم الحكومة حق المعارضة فيتولى حزب المعارضة حق الرقابة وحق المطالبة كما كان يفعل «خطباء الشعب» في الجمهورية الرومانية⁽³⁶⁾.

والنتيجة الرابعة للثنائية هي أن الانتخابات البرلمانية تتيح للمواطنين اختيار حكومتهم ورئيسها من بين الزمرتين القادتين في الحزبين. أن الناخب يصوت لنائب منطقته ومن خلاله لزعم الحزب وجاعته. والعنصر الثاني يتقدم على الأول.. فالحزبان يركزان على زعيميهما حتى كأن الانتخابات النيابية هي انتخابات رئاسية: ومثل بريطانيا نموذجي بهذا الصدد. وهكذا تجعل الثنائية الحزبية من النظام البرلماني نوعاً من الديمقراطية المباشرة» فيها يختار المواطنون حكومتهم بصورة مباشرة.

2 - النظام البرلمانية ذات الأحزاب المتعددة: تعمل هذه النظم في أوروبا الغربية القارية، ما عدا ألمانيا والنمسا القريبتين من الثنائية. فهي تتسم بسماح تعارض تماماً مع الثنائية الحزبية. إن أي حزب لا يمتلك الأكثرية بمفرده، في المقاعد البرلمانية، إلا بصورة استثنائية ما لم تكن هناك حالة الحزب المسيطر. واذن على الحكومة أن تعتمد على تحالف الأحزاب. ومثل هذه الأكثرية تكون دائماً مزعومة: وتكون الاستقرار الحكومي ضعيفاً وتكون الحكومة أقل حرية في تصرفها. والحاجة إلى التسوية بين الأحزاب المتحالفة تسمح لكل منها بقليل من الديمقراطية. فيعطي الناخبون وعوداً مستحيلة التحقيق، لأنه بالإمكان لقاء تبعة الفشل على الآخرين، لأن كل طرف يعارض الآخرين في تطبيق كل برامجهم. أما في النظام الحزبي الثنائي يحشر كل حزب يحوز الأكثرية في برنامجه فيضطر إلى جعله أكثر واقعية⁽²⁾.

وتكون الحكومة عادة غير متجانسة، لأن كل الأحزاب المتحالفة تطالب بأن تكون ممثلة في الوزارة فهي تشارك في المغام وفي المسؤوليات والا انسحب من الأكثرية. وبصورة استثنائية تشكل حكومات متجانسة مؤلفة من حزب واحد، على أن يكتفي حلفاؤه بدعمه في التصويت داخل البرلمان. ولكن هذا الدعم قلماً يثبت. ونظام «حكومة الأقلية» سائد في اسكاندينافيا.

واختيار هذا النظام أو نظام تحالف الأحزاب، تتفق عليه أركان الأحزاب الذين يستطيعون تغيير مواقفهم في فترة ولاية المجلس. وهنا لا يختار المواطنون حكوماتهم ورئيسها، أي في ظل النظام البرلماني ذي الأحزاب المتعددة. ولكنهم يستطيعون جعل بعض التركيبات ممكنة، وبعضها غير ممكن.. لأن القرار يعود الى أركان الأحزاب الذين يلعبون دور الوسيط. وهنا ينتفي وجود الديمقراطية «المباشرة» بالمعنى الحديث للكلمة بل ديمقراطية «بواسطة».

وتطلق عبارة «برلمانية لا أكثرية» على هذا النمط من الأنظمة البرلمانية. ان أساسها يقوم على التعددية الحزبية. وهي ترتدي اشكالاً متعددة تختلف باختلاف هيكلية الأحزاب، وتحالفاتها وضخامة كل منها. وإذا كانت الأحزاب متماسكة أي منضبطة في التصويت داخل البرلمان، وإذا كانت قوية الترابط، فان التحالف الجاري بين أركانها جميعاً يكون متيناً. فما دام التحالف قائماً، تكون الحكومة مستقرة طويلة العمر. ويحدد التحالفون عادة بدقة اطار عملهم المشترك: ولذا تكون المفاوضات من اجل وضعه طويلة وصعبة. ومثل هذا النظام يتمتع بحكومات مستقرة نوعاً ما ولكنها عاجزة عن التحرك: مثاله البلاد المنخفضة.

أما اذا كانت الأحزاب ذات مرونة اي بدون هيكليات متينة وبدون انضباط في التصويت داخل البرلمان، فان التحالف يكون سهل العقد وسهل الحل. والحقيقة انه هنا ينعدم التحالف بين الأحزاب لأن كل برلماني يتصرف بحريته في صوته عند التصويت. وقد تغتم الحكومة غياب اطار التحالف الصارم لكي تتصرف بحرية أكبر انما لفترة وجيزة وضمن حد محدود.

وفي مثل هذه الأنظمة يكون الاستقرار الوزاري معدوماً وأفضل مثل عليه الجمهورية الفرنسية الخامسة. ان جغرافية التحالفات قد تغير تماماً رسة النظام البرلماني المتعدد الأحزاب. فاذا قام تحالفان مستقران، واحد يميني وواحد يساري فإن هذا «الاستقطاب الثنائي» يقترب من الثنائية الحزبية وقد يؤدي الى برلمانية أكثرية. في القرن التاسع كانت الحياة السياسية في البلدان المنخفضة تشبه هذا النمط. واليوم هو موجود في اسكندنافيا، حيث تشكل أحزاب المحافظين والليبراليين والزراعيين تحالفاً ضد الحزب الاشتراكي الديمقراطي، والشكلان يتوازنان تقريباً. وحجم الأحزاب يلعب دوراً بهذا الشأن: أن تحالف اليمين يقصد به مناوئة الاشتراكيين. وضخامة أي من هذه الأحزاب تمكنه لوحدة من نيل الأكثرية وبالتالي تقرب النظام من وضع الحزب المسيطر⁽³⁸⁾.

3 - النظم البرلمانية ذات الحزب المسيطر: ان مفهوم «الحزب المسيطر» غير واضح. فقد ابتكر التعبير سنة 1951 ليدل على الفرضية، في التعددية الحزبية، حيث يمتلك حزب واحد بمفرده أكثرية تفوق قوة الأحزاب الأخرى. والأمثلة، من الأنظمة ذات التعددية الحزبية نجدها في الأحزاب الاشتراكية الاسكندنافية، وفي الحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي. وكذلك كان حال الحزب الراديكالي الفرنسي، في حقبة من أيام الجمهورية الثالثة الفرنسية. وفي نظام الثنائية الحزبية، يشكل استيلاء أحد الحزبين على الأكثرية المطلقة لمدة طويلة

جداً نوعاً أو شكلاً من السيطرة. وقد كان الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة في مثل هذا الوضع في القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، حتى مجيء روزفلت. وبعدها خلفهم الديمقراطيون. واليوم تتخذ عبارة «الحزب المسيطر» معنى آخر. فتطلق على أوضاع وسيطة بين التعددية الحزبية والحزب المتطرد، حيث يوجد فارق كبير بين الحزب الحكومي، القوي جداً، وبين الأحزاب الصغيرة المعارضة الضعيفة جداً. ان الحزب الأول أقوى من أن يزاح من الحكم، وعندها تقترب الانتخابات والعلاقات بين البرلمان والحكومة مما هي عليه في النظم الاستبدادية ذات الحزب الواحد. الا أن الأحزاب الصغيرة تعارض وتناقش وتراقب، وتقوم بها التعددية شرط أن تكون استتلايتها حقة وأن تكون لها وسائل التعبير الخاصة بها. الأحزاب المسيطرة الحقة من النمط الثاني، نادرة جداً. اذ في أغلب الأحيان، هناك تمويه خالص وتغذية لنظام الحزب الوحيد، كما هو الحال في الديكتاتوريات الاشتراكية وفي الأنظمة الأفريقية (السوداء). وتوجد دولة كبرى ذات حزب مسيطر عامل ضمن اطار النظام البرلماني هي الهند. فبعد الاستقلال كان حزب المؤتمر متفوقاً بأكثريته على خصومه، ولكن الأحزاب المناوئة كانت ذات قوة وشكلت مع ذلك معارضة حقة. وقامت بفضل ذلك برلمانية حقة، ذات حكومة مستقرة وقوية ومتجانسة، استطاعت الاستمرار في الحكم لمدة طويلة وخلال انتخابات متتالية، انما تحت رقابة وانتقاد الأحزاب المعارضة بفضل انتخابات حرة. وهكذا اتاح الحزب المسيطر تكييف النظام البرلماني ليتماشى مع وضعية بلد متخلف. ولكن الهند تنفرد بهذا الوضع: اما بقية بلدان العالم الثالث فلم تستطع السير بنظام برلماني صحيح. ثم ان تطور حزب المؤتمر يكاد ينهي وضع الحزب المسيطر، لأن الانقسامات في داخله تكاثرت (ففي سنة 1969 استطاع رئيس الوزارة، وهو عضو في الحزب أن ينتج رئيساً للجمهورية مختلفاً عن مرشح الحزب)، كما ان الهامش بينه وبين بقية الأحزاب يضيق⁽³⁹⁾.

الأحزاب والنظام الانتخابي في اسرائيل

ينفرد نظام الأحزاب الاسرائيلي بنوعية خاصة ولذا فهو ذو تفاعل معين مع النظام الانتخابي. وبناء على المادة 4 من نظام الكنيست «ينتخب الكنيست بموجب انتخابات عامة، قطرية (اقليمية) مباشرة (أي ليست على درجتين) متساوية سرية ونسبية...».

وتتم الانتخابات على أساس قوائم تضم مرشحين تعينهم الأحزاب أو التجمعات أو الحركات التي تعتمز خوض الانتخابات. ويرقم المرشحون ضمن اللائحة بالتسلسل. وهذا أمر لا بد منه، في الانتخابات النسبية. وتعتبر اسرائيل كلها منطقة انتخابية واحدة. وبعد الانتهاء من الاقتراع، تجمع كافة الأصوات الصالحة التي حصلت عليها كل قائمة في أي مقاطعة من اسرائيل. وتسجل لصالحها. وكل قائمة تحصل على ما نسبته 1% أو أكثر من تلك الأصوات تشترك في توزيع مقاعد الكنيست حيث تحصل على مقعد واحد لكل عدد من الأصوات (المعدل الانتخابي = مجموع عدد الناخبين ÷ مجموع عدد المقاعد). وتعطى الأفضلية في كل لائحة لمن يأتي في رأس القائمة تدرجاً.

والاشتراك في الانتخابات يكفي فيه تقديم قائمة ممهورة بتواقيع ألف وخمماية شخص من ذوق الحق بالانتخاب ودفع أمانة مقدارها ما يعادل /2000/ دولار. أما بالنسبة الى القوائم القديمة، المثلة في الكنيست فيكفي فيها تقديم الاشعار مرفقاً بقائمة المرشحين الجدد.

وهذا النظام يسمح بتمثيل جميع التيارات. ولذا فهو تعددي. ولذا عند تشكيل الحكومة لا بد من ائتلاف عدة أحزاب. والانتخابات الأخيرة كانت بين 31 قائمة فازت منها عشر بمقاعد في الكنيست⁽⁴⁰⁾.

الحواشي

- (1) دوفرجيه، ص 114 .
- (2) دوفرجيه، ص 114-115 .
- (3) دوفرجيه، ص 116 .
- (4) دوفرجيه، ص 117 .
- (5) دوفرجيه، ص 118 .
- (6) م.ع.
- (7) دوفرجيه، ص 119 .
- (8) دوفرجيه، ص 120 .
- (9) دوفرجيه، ص 121 .
- (10) دوفرجيه، ص 122 .
- (11) دوفرجيه، ص 122 .
- (12) م.ع. ص 123 .
- (13) دوفرجيه، ص 124 .
- (14) دوفرجيه، ص 125 .
- (15) دوفرجيه، ص 150 .
- (16) م.ع. ص 151 .
- (17) دوفرجيه، ص 152 .
- (18) دوفرجيه، ص 153 .
- (19) م.ع.
- (20) دوفرجيه، ص 154 .
- (21) م.ع.
- (22) دوفرجيه، ص 155 .
- (23) م.ع.
- (24) دوفرجيه، ص 155 .

- (25) دوفرليه ، ص 156 .
- (26) دوفرليه ، ص 156 .
- (27) م.ع. ص 157 .
- (28) دوفرليه ، ص 157 .
- (29) م.ع. ص 158 .
- (30) دوفرليه ، ص 158 .
- (31) الحركة الركية وجدت في بلجيكا بين 1935-1944 . مناوئة للبرلمانية ميالة الى الدكتاتورية ، تعتمد على التجمعات ، أسسها ليون دغريل .
- (32) م.ع. ص 159 .
- (33) م.ع.
- (34) دوفرليه ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، P.E.F. Themis, 1982, p. 188 .
- (35) م.ع. ص 189 .
- (36) دوفرليه ، ص 190 .
- (37) م.ع. ص 191 .
- (38) دوفرليه ، ص 192 .
- (39) دوفرليه ، ص 194 .
- (40) راجع : جريدة السفير البروتية ، العدد المؤرخ في ١٥/١١/١٩٨٣ .
- Maurice Duver.: Institulons Politiques et Droit Constitutionnet P.U.F. 1979.
- Maurice Duver.: Les Partis Politiques. P.U.F 1951. reedition 1979
- Andre Hariou: Droit Constitutionnel et Institution Politiques, Edition Monchrestine 1978. Jean – P. Cot
- J.P. Mounier: POUR UNE Sociologie Politique Ed: du Seuil. 1974
- J.M. Cotteret: Les Systemes electoraux.
- C'laude Emrit: P.U.F. 1978